الخبير الاقتصادي الفرنسي

جاك أتالي

مستشار رئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا ميتران

ملامح المستقبل

أو
خطوط الأفق



ترجمة عن الفرنسية

أحمد عبد الكريم

سفير سورية السابق في باريس

دمشق ـــ اوتوستراد المزة
هاتف
٢٤٤١٢٦ ـــ ٢٤٣٩٥١ ـــ ٢١٣٨٢١
تلكس: ٤١٢٠٥٠
ص. ب: ١٦٠٣٥
العنوان البرقي
طلاسدار
TLASDAR

ريع الدار مخصص
لصالح مدارس أبناء الشهداء في القطر العربي السوري

ملامح المستقبل
أو
خطوط الأفق

الطبعة الأولى
١٩٩١

الخبير الاقتصادي الفرنسي
جاك أتالي
مستشار رئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا ميتران

ملامح المستقبل
أو
خطوط الأفق

ترجمه عن الفرنسية
أحمد عبد الكريم
سفير سورية السابق في باريس

المحتوى

عـنـوان الـكـتـاب بالـلـغـة الـفـرنـسـيـة

Lignes d'horizon

تمهيد

منذ أواخر الستينيات تنبه بعض خبراء الاقتصاد والسياسة والاستراتيجية إلى شيخوخة «النظام العالمي» الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية، وأخذوا يلفتون انتباه الرأي العام والقادة السياسيين إلى ضرورة تعديل هذا النظام، ووقف الأخطار التي أفرزها: **كانتشار الحروب المحلية** في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتصاعد **«السباق على التسلح» بين الدولتين الأعظم**، لدرجة أصبح معها بالإمكان انفجار حرب عالمية نووية، بمعزل عن إرادة الطرفين — تؤدي إلى انتحارهما بل وتدمير العالم —، واتساع الهوة بين البلدان الصناعية المتطورة، والبلدان النامية إلى الحد الذي قد يؤدي إلى مجابهة حتمية بين الشمال والجنوب، وأخيراً، لا آخراً، جفاف سطح الكرة الأرضية وتغير المناخ وتدهور البيئة مما يهدد التوازن الطبيعي ويعرض حياة البشرية إلى سلسلة من الكوارث تعجز عن معالجتها واحتمالها رغم كل ما حققته من إنجازات تكنولوجية خيالية.

وبمرور الزمن وتزايد سرعة وتائر التطور، تزايد عدد الساسة والاقتصاديين والعلماء والاستراتيجيين والكتّاب، المهتمين برصد التغييرات العميقة التي يشهدها العالم، وازداد قلقهم بسبب استخفاف قادة الدول الكبرى بهذه التغييرات وجهلهم أو تجاهلهم لما يمكن أن يترتب عليها من كوارث حتمية إذا ما استمرت الأوضاع الدولية الراهنة على حالها من التسيب واللا مبالاة.

وظهر في هذه الفترة العديد من المؤلفات والبحوث العلمية الرصينة التي حاولت رسم الخطوط العريضة القاتمة للمستقبل الذي ينتظر البشرية في نهاية القرن الحالي، إذا لم يسارع قادة الدول الكبرى، المؤثرة أو المهيمنة على السياسة الدولية، لاتخاذ خطوات جديدة لوقف التدهور والمبادرة الفورية لوضع «نظام عالمي جديد» يستوعب كل المنجزات والتغييرات التي حدثت في النصف الثاني من هذا القرن، ويضع الأسس والقواعد الملائمة للعصر النووي وغزو الفضاء وثورة التكنولوجيا والأنفورماتيك والعلوم البيولوجية ... الخ.

وعندما فوجئ العالم في أواخر عام ١٩٨٩ بالزلزال الذي طوّح بالأنظمة الشيوعية في بلدان أوربا الشرقية، ودمر حلف وارصو، وزعزع قلعة الاشتراكية وقذف بها خارج سكة الماركسية اللينينية، ووضعها على مفترق طرق مجهولة لا رجعة منها، استفاق الناس من هول الحدث فإذا بهم على «عتبة المستقبل» الذي بدأ في مطلع التسعينيات، رغم إرادة أصحاب القرار...

ففي الغرب ، أخذ بعض القادة يتصرفون ، وكأن « الزلزال » كان من صنع يدهم ، وأن ما حدث كان انتصاراً للرأسمالية الهمجية ، وهزيمة نهائية « للإيديولوجية الاشتراكية » وأن الساعة أتت لفرض الهيمنة المطلقة بزعامة الولايات المتحدة التي طالما داعبت خيالهم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بعد أن زال « البعبع الشيوعي » المرعب ، وحلّت « بيروستريكا » غورباتشوف الهلامية محل الزحف الماركسي الذي كاد يطبق بفكيه على أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان ، من « جزر الكوريل » إلى « قناة بناما » مروراً بسواحل آسيا الجنوبية والقرن الإفريقي .. وبعد أن عجز « العالم الثالث » عن تحويل « مجموعة عدم الانحياز » إلى « كتلة » ذات إرادة موحدة ووزن حقيقي ، أو على الأقل « بيضة قبان » ترجح الكفة التي تتلاءم مع مصالحها ، فقد عاد دعاة سياسة القوة إلى الظهور قبل أن يجف حبر بيانات التبشير بالديمقراطية ودفن الحرب الباردة .. وبدا للعالم أن نهاية المجابهة بين الغرب والشرق لا تعني أبداً نهاية الحرب الساخنة ضد البلدان النامية وخاصة منها المناطق التي يعتبرونها مجالات حيوية وأسواقاً لمنتجاتهم كالوطن العربي ، ومصدراً غزيراً للثروة والطاقة .

وها هي أزمة الخليج تجسد ، بما لا يقبل الشك والنقاش المطامع الشيطانية والسياسة المقيتة التي يسير عليها التحالف الإمبريالي الصهيوني حيال الأمة العربية .

في هذه الفترة ، وقبل انفجار أزمة الخليج بقليل أو بالتحديد

في شباط ١٩٩٠ ، أصدر السيد « جاك آتالي » الخبير الاقتصادي الفرنسي الذائع الصيت الكتاب ، الذي نحن بصدد تعريبه ، وعنوانه « خطوط الأفق » (lignes d'orizon) ، حاول فيه رصد التحولات العالمية الهامة في النصف الأول من هذا القرن ، واستخدم أسلوباً طريفاً في تفسير تاريخ الأنظمة الاجتماعية والسياسية منذ أقدم العصور حتى اليوم ، فأكد بالنهاية أن عالماً قديماً قد انتهى إلى غير رجعة ، وعالماً جديداً بدأ بالفعل ولا مناص من الخضوع لقوانينه التي تختلف اختلافاً جوهرياً عن قوانين الأنظمة التي سبقته .

والسيد « جاك آتالي » ليس بالإنسان النكرة في عالم الاقتصاد والسياسة رغم حداثة سنه . فهو من مواليد عام ١٩٥٤ . تخرج بامتياز من أكاديمية « البوليتكنيك » بباريس ، وحصل فيما بعد على إجازة « المعهد الفرنسي العالي للإدارة » (.E.N.A) ، هذا المعهد الذي يتخرج منه أشهر رجال الاقتصاد والإدارة والسياسة والدبلوماسية في فرنسا .

صدر له حتى الآن العديد من الكتب من بينها :

ــ التحليل الاقتصادي للحياة السياسية عام ١٩٧٣ .
ــ النقيض ــ الاقتصادي عام ١٩٧٥ .
ــ العوالم الثلاث عام ١٩٨١ .

وأخيراً لا آخراً « خطوط الأفق » في شباط ١٩٩٠ . وعندما فاز الرئيس فرانسوا ميتيران في معركة الرئاسة للمرة الثانية ، اختاره

مستشاراً اقتصادياً له ، وظل يمارس هذه المهمة إلى أن اختاره رؤساء دول الأسرة الأوربية في بداية هذا العام رئيساً « لبنك الإنشاء والتعمير » الأوربي ، الذي أنشئ بناء على اقتراحه ، من أجل تمويل برامج تطوير بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي .

وفي هذا الكتاب الذي يحلق فيه الكاتب إلى درجة الخيال ، دون أن يرفع قدميه لحظة عن أرض الواقع الصلبة ودون أن تغيب عنه أدق المشاكل والأحداث الإقليمية والعالمية ، نجد أنفسنا نُطل على عالم جديد غريب ، فنجتاز معه « عتبة المستقبل » ، ويأخذ بيدنا بعنف لنلمس الحقائق الجديدة التي لا تمتّ بأية صلة إلى عالم الأمس الذي غابت شمسه في نهاية عام ١٩٨٩ ، ونرى بأعيننا السرعة المذهلة التي أخذ يسير عليها التاريخ في الأعوام الأخيرة ، وكيف تفككت « الكتل العسكرية » بلمح البصر ، وانهارت الأنظمة الشيوعية خلال أسابيع ، بينما كان أكثر المتفائلين يعتبرها خالدة ، ويشرح لنا كيف تحول أعداء الأمس إلى حلفاء اليوم والغد بين عشية وضحاها ، وكيف يمسخ عمالقة القوة العسكرية إلى أقزام اقتصادية ! ..

وفي رحلة أشبه برحلة أبي العلاء المعري في « رسالة الغفران » ، يقودنا الكاتب ، بعد أن يزودنا بمناظير مكبرة ، إلى ما يسميه « بالمجالات المهيمنة » في القارة الأوربية ، وحول المحيط الهادي ، ويدلنا على مقومات صعود هذه المناطق إلى المقدمة ، لتحل مكان « الدولتين الأعظم » ، ويشير بسبابته إلى بعض العواصم المرشحة للزعامة في

السنوات القليلة القادمة، مؤكداً أن دور الزعامة الجديد يبنى على القوة الاقتصادية والتكنولوجية..

وينتقل بنا الكاتب بعد ذلك إلى التجوال مع الإنسان الجديد أو بالأحرى، إنسان المستقبل، الذي يطلق عليه الكاتب لقب «البدوي الرحّال الحديث»، ويلفت انتباهنا بشكل خاص إلى «الأشياء الجديدة» التي يستخدمها لنلاحظ معه أنها بمجموعها أصبحت برأيه «أشياء رحّالة»..

وبسرعة يعبر بنا العقد الأخير من القرن العشرين، ليطلعنا على صورة «سنوات الألفين» التي لم يعد يفصلنا عنها إلّا خطوة قصيرة من عمر الزمن...

ولا يتركنا قبل أن يبرر لنا أسباب اقتراحه عقد قمة عالمية مهمتها «إنشاء سلطة كونية» ووضع قواعد عامة تمهيداً لصياغة «النظام العالمي الجديد»...

وأخيراً فإن هذه العجالة المتواضعة التي أتوخى منها التعريف بالمؤلف والكتاب، لا يمكن أن تعطي فكرة واضحة عن التحليل الدقيق الذي استخدم في البحث للوصول إلى صياغة «تركيبة» نظرية تتصف بالمرونة ــ نوعاً ما ــ ورسم «صورة» تقريبية لما يمكن أن يكون عليه عالم المستقبل.

لذلك أجد أن الأمانة والواجب تقضيان بأن تُعطى الفرصة

للقارئ ليتعرف على أفكار الكاتب بنفسه، والتمتع بلذة رحلته الطريفة عبر ماضي وحاضر ومستقبل البشرية كما يعرضها هو، هذه الرحلة التي تمزج الخيال الشاعري بالواقع الفظ . وبصرف النظر عن رأينا أو رأي القارئ بآراء واقتراحات الكاتب، فإنها تمثل نموذجاً حياً عن تفكير النخبة في الغرب الذي لعب ولا يزال يلعب أدواراً حاسمة في السياسة الدولية، ومن المفيد إطلاع المثقفين والمسؤولين العرب على مثل هذه الآراء لكي يتمكنوا من التعامل معها .

دمشق في ٣ شباط ١٩٩١

أحمد عبد الكريم

ملاحظة

أرجو الانتباه إلى أن الملاحظات والتعليقات الواردة في الهامش لا علاقة لها بالمؤلف وهي لا تعدو كونها آراء شخصية للمعرب أراد بها لفت انتباه القارئ وإغرائه بالتأمل وإمعان الفكر لمحاولة فهم وتفسير الأحداث وما يمكن أن يترتب عليها بالنسبة لمنطقتنا وأمتنا العربية .

المعرب

الفصل الأول

خطوط الأفق

ماهو النظام السياسي الجديد الذي ينتظرنا ونحن على عتبة الألف الثالثة التي لا يفصلنا عنها سوى عقد قصير من الزمن؟. وأي نوع من التطور؟ وماهي علاقات السلطة بين الأمم؟ وماهي أساليب الحياة المتوقعة؟ وماهي الاتجاهات الفنية؟...

الواقع أننا ندخل في مرحلة جديدة جذرياً: فالتاريخ يتسارع، والكتل العسكرية تتلاشى، والديمقراطية تزداد انتشاراً، ويبرز للميدان الدولي لاعبون ورهانات جديدة. وبمواجهة هذه التحولات العشوائية في ظاهرها، علينا أن نحذر من النماذج ــ مسبقة الصنع ــ، والاستسلام للعبة القوى المتعددة التي تثير كوكبنا وتجعل من «نظام السوق»[1] سيداً لكل الأشياء، وحكماً لكل الثقافات.

(١) نظام السوق: (l'ordre du) marché وتعني النظام الليبرالي ونظام العرض والطلب الذي يطلق الحرية الاقتصادية، والمنافسة التي تحدد الأسعار.

أما أنا ـــ والكلام للكاتب ـــ فلست من هذا الرأي، وأعتقد على عكس ذلك، أن عصرنا كبقية العصور التي سبقته، يمكن تفسيره نسبياً، كما يمكن توضيح مستقبلنا بفرضيات جدية، وأن من حقنا محاولة وضع خطوط رئيسة أولية للأفق، شريطة أن نقيم الجسور بين إسهامات العلوم الاجتماعية الراهنة واستخدامها لكي نتمكن من إعطاء معنى للفيض من الوقائع التي تفاجئنا في حياتنا كل يوم.

ولكي نصل إلى ذلك لابد لنا من أن نقبل المخاطرة، ونمد أبصارنا بعيداً، أمامنا وخلفنا، لأنه يستحيل علينا فهم وشرح الحاضر، أو تصور شيء معقول عن المستقبل دون إقامة شبكة متقاطعة من الاستنتاجات التي تسمح بتفسير وحل ألغاز التاريخ والعلاقات الاجتماعية، وقبل كل شيء، علاقة العنف التي تحددها.

ومن هذا الإنعطاف بواسطة الذاكرة الإنسانية. حيث يختلط العلم بالتاريخ، سوف أستخلص نتائج منهجية نسبياً حول الأحداث المحتملة التي تنتظرنا: في اعتقادي أننا لن نشهد انتصاراً للاقتصاد الأمريكي على «السوق» الذي تسيطر عليه الخدمات، كما تتوقع الآراء الشائعة، بل على عكس ذلك، سوف نتجه تدريجياً نحو عالمٍ مفرط بالتصنيع يمتاز بمعدلات نموٍ متزايدة، يهيمن عليه «مجالان متنافسان»(٢) هما «المجال الأوربي» و «المجال الباسيفيكي»(٣). والواقع أنهما مجالان متكاملان تَحِلُّ فيهما الآن القوى

---

(٢) مثنى مجال، وهي ترجمة كلمة (Espace) بالفرنسية، وتعني حيزاً جغرافياً وسياسياً ما.

(٣) Espace Européen و Espace du Paifique، والمقصود بالحيز الجغرافي الذي يشمل ←

الاقتصادية محل القوى العسكرية، عِلماً بأن القوتين العسكريتين في طريقهما للانحسار. أما الاقتصاد العالمي فسوف تبعث النشاط فيه طلبات «السلع الجديدة» التي ستغير أنماط حياتنا؛ وسأطلق على هذه السلع اصطلاح «الأشياء الرحالة» (les objets Nomades)، لأنها ستكون محمولة ومنقولة، وستسمح بالقيام بوظائف الحياة الأساسية دون أن يكون لها قيد أو ارتباط ثابت. هذه الصورة الجديدة سوف تستدعي ابتكار قواعد جديدة للسياسة الاقتصادية وإعادة التفكير بالجغرافيا السياسية (la geopolitique) والتوازنات الاستراتيجية.

* * *

لقد انتهت الأزمة الاقتصادية العالمية وقامت الديمقراطية في أماكن لم تكن متوقعة، ولم يعد بالإمكان التعرف على الخريطة الإيديولوجية والاجتماعية في القارة الأوربية. وأصبحت المؤشرات في جميع البلدان المتطورة تبشر بمرحلة جديدة من النمو، وسوف تستمر هذه المرحلة عدة عقود، كما ستستمر المشاكل لمدة أطول: كمشكلة عدم التوازن بين بعض البلدان، والانتقال العسير إلى «نظام السوق»، والمظالم بين المجموعات الاقتصادية ومشاكل البطالة والمجاعات والفوضى في قلب أسواق المال والمواد الأولية. ولكن النمو الاقتصادي على مستوى الكرة الأرضية لن يعاني من هذه المشاكل على الدوام.

ـ القارة الأوربية، والمنطقة المحيطة بالمحيط الهادي. وسوف تستخدم هنا كلمة «الباسيفيكي» بسبب كثرة ترددها بالإضافة إلى توخي السهولة ــ والمجال الباسيفيكي ــ يشمل أمريكا واليابان وبقية الدول والجزر الواقعة داخل أو على شواطئ هذا المحيط الهائل.

والواقع أن التحديث التكنولوجي، في جميع البلدان الأكثر تطوراً كما في غيرها، يسمح بتحقيق تطورات هائلة بالإنتاجية، الأمر الذي يساعد على تحقيق الأرباح الضرورية لزيادة الاستثمار وبالتالي ارتفاع الأجور مما يزيد الاستهلاك.

أما في ميادين الترويح عن النفس الأكثر تنوعاً، وفي ميادين الخدمات، فسوف تظهر للوجود منتجات حديثة، وستفتح أسواق عديدة وتنشأ مجالات جديدة للعمل.

وسوف تكسب الديمقراطية أراض جديدة في كل مكان أيضاً، في الشرق كما في الغرب، وفي الشمال كما في الجنوب، وستتحرر معها «قوى السوق»، فاتحةً لكل الذين سيتمتعون بها إمكانية الانضمام بدورهم لحركة النماء العامة. وأمام هذه المؤشرات يُلاحظ تلاشي المصاعب التي استمرت طوال خمسة عشر عاماً من أزمة بدت مستعصية، وبعد خمسة وأربعين عاماً من الحرب الباردة. وفي رأي الكثيرين أن الأمور تسير نحو الأحسن وبأقل ما يمكن من الشرور، وأنه يكفي أن يعيش الناس هذا النمو وأن يُتْرك لينتشر ويشمل الكرة الأرضية بكاملها دون الاهتمام بتنظيمه، حتى دون محاولة وصفِهِ. غير أني شخصياً لا أوافق على هذا الرأي للأسباب التالية:

أولاً: لأنه لا يمكن تأمين النمو المستمر فعلياً إلّا إذا توقفت سياسة الدول الكبرى الاقتصادية عن السير بالاتجاه المعاكس. ففي الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن للمضاربات المالية المفرطة، والعجز بالوفر الحقيقي، وعودة التضخم، وزيادة معدلات الفوائد، وديون الشركات، أن تسلم من الهزات

الخطيرة في أسواق البورصة. ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال الدولة المهيمنة حالياً، فلا بد إلّا أن يكون لما يجري فيها مضاعفات تؤثر على بقية الاقتصاد العالمي.

ثانياً: أن النمو بشكل عام، حتى في البلاد الأكثر ثراءً، لا يمس إلّا فئة محددة من السكان، بل لا بد من القول بأن البنى التحتية لا تزال متخلفة (les infrastructures)[٤] في عدد من هذه البلدان الغنية، أكان ذلك بالنسبة للجسور أو شبكات الطرق أو المستشفيات أو منشآت التعليم؛ هذا في الوقت الذي لا ينعكس فيه تطور النفقات العامة على هذه «البنى» إلّا إذا تغيرت السياسات الاقتصادية بشكل جوهري.

ثالثاً: إن العزلة أصبحت مهيمنة في المدن الكبرى، فالعديد من الناس غارقون تحت كتلة من المعلومات، وسوف يتقلصون تدريجياً إلى درجة الاكتفاء بالتمتع بمشهد القوة، وملذات الأقلية؛ ويتجهون إلى تعاطي المخدرات، فينعكس ذلك على الحياة العامة ويزيد من خطورة وتفاقم الفوضى.

وهكذا ستؤدي حرية إسعاد الذات والإسراف بالاستهلاك إلى تهديد المجتمعات الغنية بخطر الفناء أكثر من المجتمعات الأخرى. هذا بالإضافة إلى أنه لا يمكن ضمان تحقيق التنمية الضرورية لمجموعة بلدان أوربا الشرقية التي

---

(٤) les infrastructures: البنى التحتية: وتعني مجموعة الأعمال المتعلقة ككل بالطرق، والسكك الحديدية، والموانئ والمطارات، ومجموع المنشآت الأخرى الأساسية كالخدمات، والمدارس، والقاعدة المادية للمجتمع، وتشمل هذه المنشآت الأعمال التي تحتاجها الصناعة والزراعة والدفاع.

تتحول حالياً إلى الديمقراطية . فالانقلاب الهائل الذي يتم حالياً سوف يبدل بعمق الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية العالميتين ، علماً بأنه لا يمكن اعتبار أية مكاسب ، مهما كان نوعها ، سياسية أم اقتصادية ، كأشياء ثابتة لا يمكن تبديلها ، طالما أن المستهلكين لن يستفيدوا من المغانم التي تم الحصول عليها بفضل شجاعة ونضال المواطنين .

ومما يجدر ذكره ، بأن كل ما هو صحيح في الشمال ـــ أي في البلدان الغنية والبلدان الاشتراكية المتطورة ـــ هو صحيح في الشرق وأكثر صحة في الجنوب(٥) . ففي كل مكان من العالم هناك أخطار تهدد المستقبل . والحقيقة أن القارة الآسيوية أصبحت تحصل على ما يسد الرمق بفضل «الثورة الخضراء» أي بفضل تطور الزراعة ، ولكنها مع الأسف لا تزال تعاني من بعض المجاعات ، كما تعاني القارة الإفريقية من مجاعات محلية حادة ، ولا تخلو أمريكا اللاتينية من هذه الآفة الخطيرة ؛ ويستقر الفقر في العديد من بلدان الجنوب ، علماً بأن عودة الازدهار الاقتصادي في بلدان الشمال ـــ أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان ـــ يعمق من جديد الهوة التي تفصل بين البلدان الأكثر غنىً والبلدان الأكثر فقراً . وهناك مليارات من الناس يتلهفون لمجيء ذلك اليوم الذي يرون

---

(٥) منذ سنوات ، وخاصة إثر حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، كثر الحديث في أوربا وأمريكا عن الشمال ، والجنوب ، بمعنى تقسيم العالم إلى شمال متطور وجنوب متخلف ، واعتبر بعض الخبراء أن الفاصل بين هذين الجزئين ليس خطاً مستقيماً كخطوط العرض ، فاليابان وأستراليا ونيوزلندا وإسرائيل وجنوب إفريقيا وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية تعتبر من بلدان الشمال . بينما تعتبر البانيا وتركيا من بلدان الجنوب . ويجمع هؤلاء الآن على أن الاتحاد السوفييتي وبلدان أوربا الشرقية أصبحت من جملة بلدان الشمال .

فيه أن فيض الرخاء الذي ينعم به البعض سيؤدي إلى نجاتهم وإلى انتعاش الجميع. هذا في الوقت الذي لم يستطع فيه «قانون السوق» امتصاص أو احتواء الفوضى الاقتصادية، بل ــ على عكس ذلك ــ زادها تفاقماً، لأنه بطبيعته لا يدعم إلّا الأكثر قوة.

وإذا كانت «بلدان الشمال» قادرة في كل لحظة على مراقبة هذه المآسي، بواسطة وسائلها المتعددة وأجهزة إعلامها، فإنها مع ذلك تبقى لامبالية أو سلبية. وإذا كانت التغييرات التي تمت في أوربا الشرقية قد استطاعت تحريك بعض الطاقات وإثارة مشاعر الكرم عند بلدان أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، فإن بلدان الجنوب ــ أي البلدان النامية ــ تجد نفسها منسية تماماً، الأمر الذي سيدفعها إلى الانزلاق نحو الثورة والتزام موقف المعارضة، بل وقد تضطر إلى دخول الحرب في يوم من الأيام...!.. لهذا علينا ــ والكلام للكاتب باعتباره فرنسياً من أوربا الغربية أو من البلدان الغنية ــ وعلى اليابان والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي[٦] ألّا نقبع لا مبالين داخل قلاعنا، وأن نبادر لاتخاذ التدابير لمواجهة الأخطار والاستفادة من الطاقات الهائلة التي أتاحها لنا الانتصار الجديد[٧] لكي نصنع اقتصاد هذه الثورة[٨].

---

(٦) ويلاحظ هنا أن الكاتب أصبح يضع الاتحاد السوفييتي صراحة في جملة بلدان الشمال، استناداً إلى سياسة «البيرويسترويكا» التي يسير عليها غورباتشوف ويسعى للانضمام إلى «البيت الأوربي» أو بالأحرى التخلي عن علاقاته الخاصة السابقة مع البلدان النامية.

(٧) ويعني الكاتب «بالانتصار الجديد» الانهيار الذي تم خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ في الكتلة الاشتراكية والذي اعتبره الغرب انتصاراً للرأسمالية على الاشتراكية، وانتصاراً للثورة التكنولوجية.

(٨) في رأي الكاتب أن التغييرات التي تمت في الكتلة الاشتراكية خاصة في انتشار

زد على ذلك، علينا أن نفهم القوى الجاهزة في نهاية هذا القرن، لكي نبلغ الهدف الذي ذكرناه في الفقرة السابقة، هذه القوى التي عرفت أفضل المنجزات وارتكبت أفظع الجرائم. وهل سيكون من واجبنا أيضاً إسباغ صفة السعادة والابتهاج بالسنوات العشر القادمة الباقية من القرن الحالي؟.

الحقيقة، لا بد لنا من وضع الإطار الفكري الذي يساعدنا على تنظيم الأشياء التي وصلت إلى حد الغليان، وأن نسعى لشرح المشاكل واقتراح الحلول لها. وهنا لا بد من القول أن هناك من يقاوم هذه الجهود، على أساس أن عصرنا بالغ في ابتكار النظريات مسبقة الصنع التي وصلت كلها إلى الطرق المسدودة أو إلى المذابح. وأن أولئك الذين بشروا بنهاية الرأسمالية دفعوا شعوبهم إلى أن يحلموا بالانضمام إليها. أما أولئك الذين كانوا يدعون بناء عصر ذهبي عن طريق إزالة طبقة اجتماعية معينة أو مجموعة عرقية ما، فقد توغلوا بعيداً في الهمجية البربرية. وأخيراً فإن الذين كانوا يبشرون بانتصار الفردية[٩] يرون الآن مواطنيهم يصرون على مزيد من التضامن والإخاء في المجتمع.

فهل يعني كل ذلك أنه من الواجب رفض تنظير التاريخ؟ وهل يجب التنبؤ بنهايته؟ وهل يجب قبول النظام الرأسمالي كما هو لأنه انتصر في ميادين الأسواق؟ وهل يجب أن نطرح جانباً جميع المذاهب وكل ما أنتجته من

— الديمقراطية في كثير من بلدان العالم بالإضافة إلى دور التكنولوجيا، هو ثورة.

(٩) الفردية **Individualisme**: مذهب أو نزعة تنادي بالتفكير بالذات وحدها، وتضييق سلطة الدولة وتوسيع نشاط الفرد، وتفسر الظواهر الاجتماعية والأحداث التاريخية على أساس تدخل الأفراد.

تكهنات؟ وهل يجب القول بأنه ليس هناك أي شيء مفيد، في المذاهب الليبرالية(١٠) والماركسية أو البنيوية(١١) أو النظرية النفعية(١٢) وفي أي نظرية أخرى يمكن تصورها، لأن النماذج الاجتماعية التي أوحت بها أو أفرزتها وأظهرتها للوجود تطورت جميعها إلى دكتاتوريات طاغية؟؟..

إنني شخصياً لا أعتقد ذلك؛ لأن كل واحدة من هذه المذاهب أو النظريات لعبت في الماضي، ويمكن أن تلعب في الحاضر والمستقبل أيضاً، دوراً أساسياً في تفسير وفهم عدد من سمات عصرنا، وأظهر بعضها أهمية لا يمكن إنكارها «للسوق» في عملية تحديد الأسعار، كما استخلصت بعض هذه النظريات الدور المحرك للنزاعات في تقسيم «القيمة»؛ وهناك أخيراً نظريات أخرى اكتشفت النواحي الثابتة المشتركة لجميع المجتمعات أينما كانت ومن حيثما أتت.

والواقع أن جميع هذه الأعمال الذهنية المأخوذة عن أنواع العلوم الفيزيائية المعاصرة لها كان لها فوائدها: فقد قام بعضها على مبادئ

---

(١٠) الليبرالية LIBIRALISME: وتعني الاقتصاد الحر، أو التبادل الاقتصادي الحر الذي لا يخضع لأية رقابة من الدولة.

(١١) البنيوية STRUCTURALISME: مذهب فلسفي يبنى على عدد من العلوم كعلم النفس، وعلم السلالات من أجل تحديد واقعة إنسانية بالنسبة لمجموع منظم وللتعريف بهذا المجموع بواسطة نماذج رياضية.

(١٢) النفعية LE FONCTIOIYALISME: هي نظرية في الهندسة أصلاً وصناعة الأشياء الأخرى، تقول بأن جمال الشكل هو نتيجة لتوافق بناء الأشياء أو صناعتها مع ما تؤديه من نفع لمستعمليها.

الميكانيك[١٣] فبرهنت على أهمية « السوق » وعلى قابلية انقلاب زمن السلطة ، وقام البعض الآخر على مفاهيم الديناميكية الحرارية فدلت على ضرورات النضال الاجتماعي وعلى عدم قابلية زمن التاريخ للتغيير .

وفي هذه الأيام لا بد للعلوم الإنسانية المتكيفة مع الواقع من أن تقوم على أنماط أكثر تعقيداً . أما أنماط القرن الماضي التي تفجرت فتحتاج للاستفادة من تقدم أحدث علوم زمننا .

فكما أوحى علم « الميكانيك » بالنظرية الليبرالية ، وعلم الديناميكية الحرارية بالنظرية الماركسية ، يجب أن يقوم حالياً التحليل الاجتماعي على نظرية « المعلومات » بجميع أشكالها ــ كالعلوم الحيوية[١٤] ، والمعلوماتية[١٥] ، واللسانيات[١٦] وعلم الأجناس[١٧] . وهذه النظرية تدل على أنه ما من شكل

---

(١٣) الميكانيك MECANIQUE : وتعرب أحياناً بكلمة « ميكانيكا » . وتعني كل ما له علاقة بالآلات ، ويمكن تعريبها أيضاً بكلمة « آلي » وتنحدر منها كلمة « الميكانيسم » أو « المكننة Mecanisme » وتعني هذه من الناحية الفلسفية بأن جميع حركات الكون ناشئة من القوة الآلية .

(١٤) علم الأحياء la Biologie .

(١٥) المعلوماتية Informatique : هو علم المعالجة الأوتوماتيكية والعقلانية للمعلومات التي تعتبر كدعامة للمعارف والاتصالات ويتميز النصف الأخير من القرن العشرين بالثورة التي حملها إليها علم المعلوماتية .

(١٦) اللسانيات ، أو علم الألسنة lingustique : هو العلم المتعلق باللغات الإنسانية ، أو الدراسة العلمية للغات وبشكل خاص القوانين الخاصة بتطورها وتحسنها في العالم والصلات بين اللغات المختلفة .

(١٧) علم الأجناس L'Anthropologie : هو العلم الذي يبحث في أصل الجنس البشري

—

اجتماعي أو فيزيائي يمكن أن يتواجد في الطبيعة إلّا إذا كانت عناصره لا تتبادل الاتصال فيما بينها من جهة، ومع الخارج من جهة أخرى؛ وهي تبرهن على أن الزمن يمكن أن يصبح قابلاً للانقلاب محلياً حيث يمكن أن ينشأ « نظام ما » أو بمعنى آخر حيث يكون للمعلومات معنىً ما بالنسبة للمراقب. وهذا نعني أنه بالإمكان تواجد أشكال منتظمة مؤقتاً في محيط من الفوضى. ويمكن لأحد الأشكال أن يستمر في مكان ما حيث يسمح الاتصال بالتفاوض وحيث يمكن التحكم بالعنف بالإدراك والوعي. وبمعنى آخر أيضاً، إن بعض الأشكال لاجتماعية تحتاج إلى استخدام العنف لكي تقوم وتستمر. ويمكن تشبيه هذه الحالة إلى حد ما، بالرسائل البرقية أو المهتوفة، التي تحتاج إلى التنظيم والتحكم بالتشويش والضجيج أو إزالتهما لكي يتم نقلها وفهمها بشكل جيد !!...

وانطلاقاً من هذه البديهية وبنتائج أحدث علوم التاريخ يمكن— كما أعتقد— أن يُفسَّر بشكل ملموس مستقبل الأشكال الاجتماعية— أي الأنظمة الاجتماعية— والعلاقات الدولية شريطة ألّا يُصار إلى تقليصها أبداً— كما كانت الحال في زمن كلوزوتيز[١٨] أو فالراس[١٩]، وجعلها نوعاً من ألعاب

— وتطوره وإعراقه وعاداته ومعتقداته.

(١٨) كلوزويتز: هو الجنرال الألماني كارل فون كلوزويتز، المنظر العسكري الروسي (١٧٨٠— ١٨٣١). حارب ضد نابليون ثم أصبح مديراً لكلية الحرب العليا في برلين. وأهم مؤلفاته كتاب « الحرب ».

(١٩) فالراس Walras: هوليون فالراس، العالم الاقتصادي الفرنسي (١٨٣٤— ١٩١٠)، الأستاذ في جامعة لوزان الذي أدخل أسلوب العلوم الرياضية في الاقتصاد.

توازن القوى، أو كما كان الأمر في زمن كارل ماركس أو توينبي[٢٠] حيث تحولت إلى آلات في حالة من التدهور المستمر — بل بالنظر إليها كأشكال حية تخضع لقوانين الحياة التي لا تزال غير ثابتة، وتتغذى بتجارب التاريخ، التي لا تزال سيئة التنظير.

ومما لا شك فيه أن الإنسان لا يزال في حوار مستمر مع أخيه الإنسان منذ مليون عام، وهذا يعني أنه كان يعرف استخدام النار منذ خمسمائة ألف عام على الأقل. ومنذ ذلك الوقت كان يعرف أن باستطاعته فهم محيطه والتأثير عليه. ومنذ خمسة عشر ألف عام استطاع الإنسان استخلاص المبادئ التي جعلت الحياة الاجتماعية ممكنة: وهذه المبادئ هي الأساطير الأولى، ويعني ذلك أنه كان يعيش في قرى بحالة حضرية منذ حوالي عشرة آلاف سنة. وأخيراً أصبحت علاقاته الاجتماعية منذ ألف عام خاضعة للمال.

فكيف نأمل فهم ما نحن عليه اليوم دون أن نحلل ونفهم ما علّمنا هذا الماضي البعيد؟، وماذا اختزن دماغ الإنسان منذ ذلك الزمن السحيق لكي يعيش؟

وسوف أحاول تلخيص أفكاري حول هذا الطريق الطويل قبل أن أستخلص منه النتائج التي تعطينا فكرة عما سيتضمنه النظام العالمي الجديد.

---

(٢٠) أرنولد توينبي: عالم بريطاني بالتاريخ ولد في لندن (١٨٨٩ — ١٩٧٥) وأشهر مؤلفاته كتاب «الحضارات» الذي وضع فيه نظرية الأدوار الحضارية.

وسأبادر قبل كل شيء إلى عرض بعض المصطلحات اللغوية الدقيقة سعياً وراء تحديد أفكاري :

ــ **الشكل الاجتماعي Forme Sociale** : ويعني كل مجموعة من البشر منظمة بشكل دائم : كالأسرة ، والقبيلة ، والقرية ، والمدينة ، والبلد أو أي مجموعة دولية .

وفي داخل كل « شكل اجتماعي » كان على الناس أن يعتادوا العيش مع « العنف » لكي يتحملوا بعضهم البعض ــ وبعبارةٍ أدق لكي يعتادوا التعايش مع نوعين من العنف : أحدهما يصدر عن العالم المرئي (أي من الناس الآخرين) ، والآخر يأتي من الطبيعة الخفية (أي من العالم غير الملموس) ، وهذان النوعان من العنف هما : عنف الأحياء وعنف الأموات !.

وكان الناس في كل المجتمعات الأولية يستخدمون وسيلتين متشابهتين جداً لمجابهة هذين النوعين من العنف ؛ وبالأحرى لقد ابتكروا في كل مكان أحاديث قادرة على تخفيفها ، وقد أطلق على هذه الأحاديث اسم « الأساطير » .

ومنها انحدر « النظام الاجتماعي » ، كما تضمنت الكثير من القصص والحِكم . وتقول هذه الأساطير أن « العنف » ناتج عن الخصومات التي تقع بين البشر في صراعهم من أجل تحقيق نفس الأهداف المرغوبة ، ومن المعروف أن الإنسان لا يرغب عادة إلّا بما يرغب به الآخرون من أبناء جنسه ، وعندما يكون هناك تطابق بالرغبة يكون « العنف » . ولاحتواء وإزالة الخصومات التي

تهدد المجموعة، عمدت المجتمعات إلى تنظيم تسلسل وإقامة فوارق بين أفرادها تساعد على استقطاب «العنف الجماعي» حول شخص واحد، يمكن اعتباره «كبش فداء» و «أمير» بنفس الوقت، لأن اختفاء «كبش الفداء هذا» أو «الزعيم» يساعد على صيانة النظام داخل المجموعة.

والخلاصة: هذا هو أساس كل «رغبة» وكل «عنف» في جميع «الأشكال الاجتماعية» منذ أن بدأ البشر يعيشون في جماعات حتى يومنا هذا. وسوف أبرهن على هذه النظرية فيما بعد.

ومن هذا الاستقطاب «للعنف» و «الرغبة» تولدت «القداسة» (le Sacré).

والواقع، أن «العنف» الذي يأتي من «الخفاء» ـــ ما وراء الطبيعة غير المرئية ـــ يعالج بنفس الطريقة التي يعالج بها «العنف» الصادر عن البشر: فاختفاء «كبش الفداء»، أو الأمير، المجسد للآلهة، أي المجسد للقداسة، يعني انتقاله إلى ما وراء الطبيعة ليدافع عن قضية الناس الأحياء ـــ وبذلك يكون الضحية التي يفتدى بها الشر المهدد للمجموعة ـــ.

ولهذا السبب نلاحظ أن «شخصية الأمير» تختلط «بشخصية الكاهن»، في جميع المجتمعات البدائية، وهي ترق عادة إلى مستوى الآلهة تقريباً؛ وعندما يُضحَّى به فعلياً أو رمزياً، تكون الغاية إنقاذ الجماعة، ذلك أن الموت بالنسبة لهم ليس سوى انتقال إلى حياة أخرى لا أهمية له؛ أما بالنسبة

« لكبش الفداء أو الضحية » فالموت عبارة عن « رحلة أو بعثة دبلوماسية » تشرِّف صاحبها وهي نافعة ومغرية للأحياء..

وهكذا نرى أنه لا يوجد مجتمع منظم بدون نظام أساسي « للتضحية » ، ولا وجود لنظام بدون « ضحية أو كبش فداء » . ولكي تقوم هذه الضحية بمهمتها على أكمل وجه وبشكل دائم ، يجب أن تكون موصوفة في إحدى « الأساطير » التي يتولى تلاوتها وترتيلها « الكهنة » وينظم عملها « الأمراء » !...

ــ **أما المقدس (le Sacré)** : فهو الذي ينظم « العنف » . وقد عرفت « الأشكال الاجتماعية » الحضرية الأولى منذ حوالي عشرة آلاف عام ق . م ، ثلاثة سلطات تنظم وتوجه وتدير العنف ، وتندمج بالتسلسل داخل بعضها البعض ، وهي :

الكاهن ، والعسكري ، والاقتصادي . فالأول مسؤول عن العلاقات مع القوة الخفية ــ الآلهة ــ ، والثاني يدير العلاقات بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية ، والثالث يدير الشؤون المعيشية داخل كل فئة اجتماعية .

فما هي نوع الصلات في حياتنا الحديثة ؟

الواقع لا يمكن تحديد قمة الهرم دون تحديد قاعدته ، ولا يمكن فهم جملة مأخوذة من وسط كتاب دون معرفة السياق الذي وردت فيه والمقاطع والفصول التي سبقتها . والهرم الذي يمثل تاريخ البشرية مرتفع جداً ، والفصول التي سبقت عصراً من العصور أو شكلاً من الأشكال الاجتماعية عديدة جداً . لذلك نعتقد أنه لا بد لنا ، لفهم السنين التي أمامنا ، من محاولة استخلاص كل

ما هو ثابت منــــــذ آلاف السنين ولا يزال يؤثــــــر على تصرفاتنـــــا العفوية ـــ اللا واعية ـــ حتى الآن.

ونظراً، لأننا لم نتحرر إطلاقاً من الحاجة لمراوغة العنف ولم نخرج من إطار هذه الثلاثية الوظيفية للسلطة، ونظراً للتوسع المتزايد لأبعاد الأشكال الاجتماعية، فإن «إدارة العنف» لم تعد قائمة على رجل الدين ـــ الكاهن ـــ وحده لأنها أصبحت سياسية جزئياً ثم اقتصادية. ومن الثابت أن العلاقة مع العنف غالباً ما تحول «المقدس» إلى «القوة» أي أنها تحول «الكاهن» إلى «عسكري»، خاصة عندما تنشأ الدول والامبراطوريات العظمى، وعندما يستقر النظام الرأسمالي تتحول «القوة» إلى «المال»... بمعنى أن السلطة تنتقل من «العسكر» إلى «رجال المال» !!...

والجدير بالذكر أن هذا التحول لا يتم بشكل حادٍ في أغلب الأحيان؛ ذلك أن العديد من مظاهر «النظام المقدس» لا تزال موجودة في «نظام القوة»(٢١) ومع ذلك فقد خسر هذان النظامين الكثير من صلاحياتهما لصالح «نظام المال» الذي نعيش الآن في إطاره.

---

(٢١) ولكي نقرب هذه الحالات من الأذهان، يمكن الإشارة إلى الدور الذي يمثله الإكليروس في الأنظمة الملكية والديمقراطية في أوربا، وكبير الكهنة في اليابان أو الهند أو بقية البلدان التي تؤمن بالبوذية، ودور شيخ الأزهر، ومفتي الجمهورية في بضع البلدان الإسلامية والإمام أو كبير آيات الله في إيران. وحتى في الأنظمة الشيوعية هناك رجل أو مجموعة من الرجال المختصين ـــ المنظرين ـــ الذين ترجع إليهم مسؤولية شرح وتفسير المذهب الماركسي، ونذكر منهم على سبيل المثال: سوسلوف في الاتحاد السوفييتي قبل ظهور البيريسترويكا.

لقد عاش الإنسان أربعة آلاف عام ق . م ضمن مجموعات صغيرة مبعثرة ، نظمت خلالها الأساطير حول شخصية « كبش الفـــداء » أو « الضحية » ، وكان ذلك في بداية الأمر حقيقياً ، ثم أصبح مع مرور الزمن « رمزياً » ومثالياً ثم أسطورياً . ففي البداية كان « الزعيم » كاهناً ، وكان العنف في هذا النظام ممثلاً بالمكانة التي تحدد لكل فرد ــ رجل أو امرأة أو طفل ــ بالنسبة للمقدس ــ أي الكاهن ــ . وكان كل شيء في « النظام المقدس » حياً : فالطبيعة حية ، والأشياء التي يصنعها الإنسان حية ، ومبادلات السلع والأشياء هي مبادلات للأحياء ، والاستهلاك عبارة عن شكل من أشكال أكل الأحياء والتغذية بقوة الآخرين . وهكذا يمكن أن يفهم النظام الاجتماعي الأولي ، على أنه « نظام أكل لحوم البشر » ؛ ففي هذا النظام أي « نظام المقدس » يكون استمرار الحياة بواسطة تراكم الأحياء أي بتمديد أعمار الأشياء . والسوق الصامتة ــ حيث تتم المبادلة بين الأفراد فيساوم كل فرد على الشيء الذي ينوي التخلص منه أو الشيء الذي يرغب بالحصول عليه ــ وهو الشكل الرئيسي لانتقال السلع من شخص لآخر ، وكذلك الأمر بالنسبة للنساء أيضاً ! .. وما من شيء إطلاقاً لا يدخل في إطار هذه الرؤية للعالم : مثل الولادة ، أو الموت أو الفن أو الحياة الخاصة ... الخ .. ؛ وكل صورة أو تجسيد ، كان هدفه شرح العلاقة مع « القوة » وإفهام الناس أهمية « المخلص » أو « كبش الفداء » ــ أي الضحية ــ .

لقد تجمعت القرى في تنظيم محدد ابتداءً من أربعة آلاف عام ق . م ، بسبب الضرورات الزراعية والسكانية . وكان الناس في بابل ومصر الفرعونية ،

والصين، والهند واليابان وأمريكا وإفريقيا وأوربا، يتوسلون للمقدس ـــ أي الكاهن ـــ لكي يوجه النزاعات ويحدد تسلسل الرغبات ويستجيب لها. ومع الزمن حل «الشرطي» محل «الكاهن» لكي يتمكن من تحديد وتسمية الضالين والهامشيين وكباش الفداء ويعاقبهم أو يكافئهم. وفي مرحلة تالية أصبح «الشرطي» «أميراً» واحتكر السلطة لنفسه، وما لبث أن ادعى «حق السلطة الأبدية»، وأخذ يمارس الحكم كأنه «الإله» مستخدماً قوته البدنية الذاتية فيكدس الأشياء اللازمة التي يراها ضرورية لخدمته ـــ في حياته وموته ـــ، ويعمل على أن تدفن هذه الأشياء معه في القبر لتمكنه من الخلود. وهكذا يكون الوحيد الذي له الحق بأن يترك خلفه الآثار ممثلة في قبره. أما موت الآخرين من أفراد المجموعة فهو من الأمور المغفلة[٢٢]. لذلك يمكن القول: إن الأنانية الفردية ولدت لأول مرة مع شخصية الأمير. أما الشيء أو المادة فلا تحيا أبداً؛ فقد أصبحت سلعة يُعهد بإدارة مبادلاتها إلى الشرطة.

ومنذ أن بدأ المال يتسلل بحذر إلى العلاقات الاجتماعية ـــ ابتداءً من القرن السابع ق. م ـــ تمكن تدريجياً من السيطرة التامة عليها بعد عشرين قرناً.

* * *

وحوالي الألف الأولى بعد الميلاد بدأت تنشأ وتتطور علاقات جديدة مع العنف ـــ أي مع الحياة والموت الأبدية. في موانئ أوربا الصغيرة، بعيداً عن

(٢٢) هناك بعض الأمثلة الشعبية التي لا تزال متداولة في مجتمعنا حتى الآن وتعكس نفس المعنى بأسلوب هزلي ومنها على سبيل المثال: موت الفقير وفسق الغني لا يسمع بها أحد.

الإمبراطوريات الكبرى في القارة الآسيوية. فقد أدخل «المال» نظرية جديدة مفادها أن كل شيء قابل للقياس والتفسير بمعيار عالمي وحيد هو «المعادل النقدي». وبعد ذلك تركز النزاع حول «كمية المعادل» التي يمكن أن يمتلكها كل شخص، واستطاع «المال» أن يفرض نفسه بسرعة مذهلة بالمقارنة مع العوالم السابقة التي عرفت أنواعاً من أساليب إدارة العنف، وهو ــ أي المال ــ يشكل تقدماً هائلاً بالنسبة لجميع الأنظمة أو الأشكال الاجتماعية التي سبقته: فهو يسمح بتبادل معظم الأشياء على اختلاف أنواعها، كما يمكن بواسطته تبادل الأشياء من مسافات أكثر بعداً، ويساعد على خلق ثروات في شروط أفضل. أما قيمة الأشياء فلم تعد أبداً مقياساً لحياة أولئك الذين يصنعونها أو لقوة أولئك الذين يملكونها، بل هي مقياس لكمية المال الذي يعادلها.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأشياء تتنقل دون أن تهدد حياة أولئك الذين يتبادلونها. وتجدر الإشارة إلى أن «المال» أو «بمعنى آخر «السوق» أو «الرأسمالية»، أو هذه المفاهيم الثلاثة التي لا يمكن فصلها عن بعضها، أخذت تفرض نفسها، بطريقتها الخاصة، كأسلوب لإدارة العنف، وهو أسلوب جديد كل الجدة، وفعال، وعالمي، ومناقض، لكل الأساليب الأخرى التي سبقته: «كالمقدس» الممثل بالكاهن، و «القوة» الممثلة بالأمير. وفي هذا النظام الجديد، تقاس السلطة بكمية المال الذي يملكه الفرد والجماعة والدولة. و «كبش الفداء» ــ المخَلِّص ــ في هذا النظام هو الشخص الذي يملك «المال»، والعدو الذي يهدد النظام، ليس الشخص «المغرم بالمال» وليس

الشخص الخارج عن المألوف ــ أو الضال ــ كما هو الحال بالنسبة «لنظام القوة»، بل هو: الشحاذ والبدوي، والفقير. وعلى عكس النظامين السابقين، المقدس والقوة، حيث الأشكال الاجتماعية المتعددة بإمكانها التعايش الواحد فوق الآخر، عبر العالم، كإمبراطوريات متنافسة، فإن «نظام المال» أو بالأحرى «نظام السوق» ينظم نفسه في كل لحظة حول شكل وحيد ذي نزعة عالمية. ومن شكل لآخر تمتد فئة العلاقات الاجتماعية التي تحكمها السلعة، وبمعنى آخر النسبة الطردية من العنف الذي تنقله. ومن شكل لآخر يمتد الجزء من العالم الذي يسود فيه المال..

وبما أننا اليوم ندخل في شكل جديد من هذا النوع ــ وهو الشكل التاسع ــ من المهم، قبل التوغل بالبحث، أن نحاول التحديد بكل دقة ما يساعدنا على تعريف كل شكل سلعي.

لقد اتصف كل من الأشكال الثمانية السابقة بالمزايا المشتركة التالية:

- في وسط كل شكل من الأشكال هناك مدينة مسيطرة، يمكن أن أطلق عليها اسم «القلب»، تتمركز فيها السلطات الرئيسية، المالية والتقنية والثقافية والإيديولوجية ــ وليس بالضرورة السلطات السياسية ــ. وفي هذه المدينة تقوم «النخبة» بإدارة الأسواق، والمستودعات، والأسعار والمنتجات؛ وتكدس الأرباح وتشرف على الأجور والعمال، وتمول الفنانين والمستكشفين. وهي التي تحدد الإيديولوجية التي تؤمن بها السلطة. وغالباً ما تقع داخل هذه المدينة الثورات الدينية الحاسمة. أما «عملة القلب» فهي التي تسيطر على المبادلات الدولية. ويستقطب «القلب»

عادة جميع الفنانين الذين يهرعون إليها من كل صوب ليقوموا ببناء القصور والأضرحة ورسم اللوحات الشخصية والمناظر الطبيعية والتماثيل...

- وحول هذا «القلب»، هناك «وسط جغرافي» مؤلف من عدة بلدان أو أقاليم متطورة تشتري منتجات «القلب». ويمكن أن نجد فيه أيضاً عدداً من «القلوب» القديمة والمستقبلية، بالإضافة إلى مناطق في طريق الانهيار أو التقدم والازدهار.
- وعلى مسافات بعيدة من «القلب» هناك «الأطراف» أو «الضواحي»، التي لا تزال تخضع جزئياً «لنظام القوة»، تضم المناطق المُسْتَغَلَّة التي تبيع موادها الأولية وعملها «للقلب» وللوسط الجغرافي المحيط به، دون أن تتاح لها الفرصة إطلاقاً للوصول إلى ثروات «القلب».

وفي كل شكل سلعي هناك تكنولوجيات أكثر فعالية من التقنيات السابقة، تفرض نفسها باستخدام الطاقة وتنظيم الإتصالات. وهناك مادة استهلاكية خاصة في داخل هذا الشكل السلعي بمثابة المحرك للطلب والإنتاج الصناعي.

وغالباً ما يكون هناك شكل سلعي ثابت لفترة طويلة من الزمن طالما أنه يُطلق ما يكفي من القيمة التجارية لكي يحافظ على طلب منتجاته. أما إذا بدأت هذه الآلية بالانكماش والتقلص، فإن الشكل السلعي يتجه إلى التفسخ والانهيار، ليظهر شكل آخر يحل محله ويفرض تقنياته الخاصة.

وهكذا نرى أن «الشكل التجاري» أو السلعة، لها فترة حياة قصيرة،

تقع بين فترتين من الفوضى التي تستغرق عادة مدة أطول. وبمعنى آخر، إن الفوضى التجارية هي الحالة الطبيعية للعالم، أما الشكل المنظم في هذا العالم فهو الحالة الاستثنائية. وفي كل مرحلة زمنية يكون المجتمع التجاري، إما في سبيله للابتعاد عن «شكل سلعي منهار» وإما في سبيله للاقتراب من «شكل مستقبلي» أو طوباوية جديدة.

وقد جرت العادة بإطلاق اسم «الأزمة» على هذه الفترة الطويلة من الفوضى والتقهقر الظاهر بين شكلين. ومن المعروف أن «الأزمة» تبدأ عندما يلاحظ بشكل واضح أنه لا بد من رفع نفقات الكلفة لكي يمكن إنتاج السلع المطلوبة، أي من أجل الاحتفاظ بالمستهلكين في حالة القدرة على سداد الديون ــ وفي هذه الحالة يُخصص المزيد من النفقات للشؤون العسكرية بهدف حماية «الشكل القديم» ويستمر ذلك إلى أن تظهر، في مكان ما، تقنيات جديدة، وعقليات جديدة، وعلاقات اجتماعية جديدة قادرة على إنتاج السلع المطلوبة بفعالية كافية وبالتالي تخفيض الجزء الذي تشكله الكلفة في القيمة المضافة. وينتهي «الشكل» عندما يستقر «قلب» جديد. وعندما تسمح التقنيات والعلاقات الاجتماعية للمؤسسات المتنافسة في الأسواق بأن تفرض البديل من أجل خدمة غير تجارية بواسطة شيء تجاري جديد، هو نفسه إنتاج صناعي بالجملة، أي أنه صانع لقيمة إضافية.

وهكذا ففي كل «أزمة» تلعب الخصومة دوراً في البلد الذي يحلم بالسيطرة على العالم، أو البلد الذي يسعى لتحسين مكانته بين أمم العالم. وعلى هذا الأساس يمكن تفسير ومعرفة جوهر العلاقات الدولية عن طريق

الاستراتيجيات التي تستخدمها الدول في سبيل البقاء في «القلب»، أو في سبيل الوصول إليه، أو من أجل الدخول إلى «القلب» عندما تكون مبعدة عن النظام التجاري — أي النظام المالي —.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أننا اليوم نمر في إحدى الأزمات، وفي فجر مثل هذا التغيير المذكور؛ وأن ما يجري في أوربا الشرقية يدخل في إطار هذه «الأزمة»؛ ويطفو على السطح أمام أعيننا شكل تجاري جديد، وتنفتح أمام البلدان المتطورة فترة طويلة من الرخاء(٢٣).

ولكي نفهم جيداً ما يجري داخل هذا النظام، علينا أن نتذكر قبل كل شيء السمات الأساسية للأشكال الاجتماعية السابقة.

فمنذ القرن الثالث عشر حتى القرن الحالي اتسع ميدان «البضاعة» وهو يحلم بأشكال ثمانية متتالية تتصف بما يلي:

- ثمانية «قلوب» هي: مدينة بروج Bruges(٢٤) حوالي عام ١٣٠٠ م، والبندقية Venisse حوالي عام ١٤٥٠ م، ومدينة آنفرس Anvers(٢٥)

---

(٢٣) أعتقد شخصياً أن أزمة الخليج الأخيرة التي نتجت عن اجتياح العراق للكويت، وإسراع الولايات المتحدة لاحتلال منابع النفط والتحكم بها إن استطاعت خلال العقد الحالي، واستخدام القوات العسكرية على نطاق واسع لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية سيكون بداية لأزمة اقتصادية خطيرة ستعاني منها أوربا الغربية واليابان بشكل خاص، بسبب تحكم الولايات المتحدة بتسويق وإنتاج النفط للخروج من أزمتها على حساب حلفائها وبقية بلدان العالم. المعرب

(٢٤) مدينة بروج: إحدى المدن الصناعية البلجيكية.

(٢٥) آنفرس: أحد موانئ بلجيكا، ويعتبر من أهم موانئ أوربا.

حوالي عام ١٥٠٠ م، وجنــوا Gênes[٢٦] حوالي عام ١٥٥٠ م، وأمستردام Amesterdam[٢٧] عام ١٦٥٠، ولندن نحو عام ١٧٥٠ م، وبوسطن[٢٨] نحو عام ١٨٨٠، ونيويورك نحو عام ١٩٣٠.

- ثمانية اختراعات تقنية جديدة، رئيسية أهمها مقود دفـة السفينـة، والسفينة المسماة «كارافيل» والآلة البخاريـة، والمحرك الانفجـاري، والمحرك الكهربائي.
- ثمانية وظائف اجتماعية تؤديها خدمات التغذية، واللباس، والنقـل، والصيانة، والترويح عن النفس وقد أصبحت جميعها بالتتابع خدمات استهلاكية. وهكذا تحولت «السرعة» إلى «سيارة»، و «المغسل» التقليدي على ضفاف الأنهار إلى «غسالة آلية»، و «العداد» إلى «تلفزيون». وعندما استقرت الأسرة في المدينة أصبحت النواة المركزية للمجتمع. أما الخدمات المجانية التـي كان يقدمهـا أعضاء الأسرة لبعضهم البعض فقد استعيض عنها بأشياء تصنع بالجملة وتباع في السوق، كما اختفى العديد من الحِرف وظهر مكانها حِرف أخرى جديدة.

والحقيقة أنني لا أحصي بهذا الاستعراض السريع جميع النظريات، وإنما أكتفي بذكر بعض التركيبات التي تعود لي شخصياً، وللسيد كلود ليفي

(٢٦) جنوا: ميناء هام في غربي إيطاليا.
(٢٧) أمستردام: عاصمة هولندا، ومن أهم مدن أوربا.
(٢٨) بوسطن: إحدى مدن الولايات المتحدة الأمريكية الهامة.

شتراوس[٢٩] ، وفرناند بروديل[٣٠] ، وجورج دوميزيل[٣١] ، وإيليا بريغوجين ، ورينيه جيرار ، وميشيل سير[٣٢] ، وإيف ستوردزيه ، وإيمانويل ويللرشتين . وسوف أقتصر الآن على بعض الملاحظات حول مسألة أساسية بالنسبة لبقية هذا الموضوع ألا وهو : ما هي العوامل التي تجعل من هذا المكان أو ذاك « قلباً » ؟.

يبدو لي شخصياً أن « القلب » يكون دائماً في المكان الذي تقيم فيه إحدى المجموعات البشرية التي تعرف كيف تعبئ الشعب حول مشروع ثقافي معين ، وتوفر الموارد الضرورية لهذا المشروع وتستخدم تكنولوجيات فعالة لتطوير وتسريع الاتصالات .

وبصورة عامة ، يُجسِّدُ « القلبُ » واقع أمة ما ، قادرة على التصرف بشكل إبداعي أكثر من الأمم الأخرى ، حيال مشكلة من المشاكل الصعبة أو

---

(٢٩) كلود ليفي شتراوس : عالم أجناس فرنسي ولد عام ١٩٠٨ ، وهو أحد واضعي نظرية البنيوية . وله عدد من المؤلفات الهامة .

(٣٠) فرناند بروديل : مؤرخ فرنسي ، وأستاذ في الكوليج دوفرانس ، من أهم مؤلفاته تاريخ البحر المتوسط ، والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني . ولد عام ١٩٠٢ . وتوفي عام ١٩٨٧ .

(٣١) جورج دوميزيل : مؤرخ الأديان (١٨٩٨) واختصاصي بدراسة الأساطير والتنظيم الاجتماعي للشعوب الهندو أوربية .

(٣٢) ميشيل سير : فيلسوف فرنسي (ولد عام ١٩٣٠) ، واختصاصي بتاريخ العلوم ، وقد انصب اهتمامه على مسائل الاتصالات .

أما بقية الأشخاص الذين استشهد بهم المؤلف فلم أعثر على أسمائهم في معجم لاروس الحديث الذي رجعت إليه في البحث عن أسماء الأساتذة والعلماء لمساعدة القارئ الكريم على مزيد من التوسع في استيعاب البحث
المعرب

عجز معين وتجد لهما الحلول الناجعة الملائمة . وفي هذا المجال استطاعت مدينة «أمستردام» تطوير صناعة الأصباغ في القرن السابع عشر ، لأنها كانت لا تمتلك المساحات الكافية من الأراضي لإنتاج الحبوب . ونظراً لأن مدينة «لندن» لم تكن تمتلك الكميات الضرورية من فحم الخشب (الحطب) فقد تمكنت من اختراع الآلة البخارية وأضحت «قلباً» .

وغالباً ما يكون ظهور «قلب» ما بمناسبة ظهور تغيير جوهري في الفكر الديني أو التنظيم السياسي. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار «لوثر»(٣٣) و «لوك»(٣٤) أكثر أهمية بالنسبة لمدينتي «أمستردام» و «لندن» من التكنولوجيات الجديدة التي ظهرت في هاتين المدينتين .

وكذلك الأمر في هذه الأيام ، فإن عدم توفر الأراضي الكافية في اليابان

---

(٣٣) مارتان لوثر **Martin luther** : عالم لاهوت ومصلح ، ألماني (١٤٨٣ ـــ ١٥٤٦) ، وكان راهباً ودكتور بالعلوم اللاهوتية من جامعة ويتنبرغ . ثار على استخدام مسألة الغفران غير المشروع (١٥١٧) ، وكان ذلك بداية للإصلاح الديني الذي أدانه البابا . وفي عام ١٥٢٠ م نشر رسائله الثلاث (بيان للنبلاء الألمان حول هيمنة روما والكرسي البابوي ، الأسر البابلي أو مسألة رسم وتنصيب الأساقفة ، وحول حرية الإنسان المسيحي) وقضى بقية حياته بالنضال ضد الكاثوليكية التي تساند القوة السياسية ، وضد انحرافات المتنورين وضد المنادين بإعادة العمادة أو التعميد . **موسوعة لاروس**

(٣٤) لوك جون **Locke Johns** : فيلسوف إنكليزي (١٦٣٢ ـــ ١٧٠٤) ، مؤلف كتاب «الإدراك الإنساني» (١٦٩٠) ، وقد اعترض على الأفكار المسبقة ، من أجل وضع معارفنا بالتجربة ، أي الإحساس الذي يدعمه التفكير . وكانت رسائله حول الحكومة المدنية السبب في جعله من مؤسسي الليبرالية ، وبذلك أسهم بالتأثير على وضع الدستور الأمريكي ، وإعلان حقوق الإنسان . **موسوعة لاروس**

أدى بالنتيجة إلى أن تصبح « طوكيو » سيدة التقنيات والأجهزة الدقيقة الصغيرة الحجم (الأجهزة المصغرة). وسوف أعود في مكان آخر من هذا البحث إلى ذكر الأسباب الثقافية التي أدت إلى نهوض اليابان السريع.

ولهذا أجد من الضروري التذكير بأن « القلب » في الأشكال الاجتماعية القديمة والأشكال الاجتماعية المستقبلية لم يكن، ولا يمكن أن يكون، مكرساً بالضرورة ليصبح سيداً للعبة السياسية العالمية. ومن جهة أخرى، يكون « القلب » أغلب الأحيان، في البلد الذي يعرف كيف يتجنب التدخل في حرب محلية أو عالمية، أدت إلى إنهاك خصومه. ويعتبر هذا الموقف من الدروس التي سيكون لها أهمية كبيرة في المستقبل.

إن « الشكل التجاري » الثامن الذي يتمركز حول محور مدينة نيويورك، الذي ازداد حيوية ونشاطاً بفضل المحرك الكهربائي، وجذبته وأغرته طلبات الأسر المتوسط المتصاعدة على الأدوات المنزلية، واستخدم الدولار كعملة للمبادلات واحتياطات البنوك المركزية. وهي ـــ أي مدينة نيويورك ـــ بقيت تسيطر على « النظام » حتى أواسط الستينيات، عندما دخلت في أزمة. وعندها بدأت الفوضى في أسواق العملات الرئيسية في « القلب » وفي « الوسط الجغرافي ». وعلى عكس ما يذكر في المقالات العادية، فإن السبب الرئيسي للأزمة لا يكمن في ارتفاع تكاليف الطاقة، بل في ارتفاع تكاليف إنتاج الطلب ـــ وبشكل خاص زيادة تكاليف التعليم والصحة ـــ الذي يستهلك جزءاً من القيمة المنتَجَة وتخفيض الجدوى الاقتصادية وربح الشركات ودخول المستهلكين. وبعد ذلك بقليل فقط أضيفت تكاليف أخرى مدنية وعسكرية للحفاظ على

النظام، ثم تتضخم تكاليف الطاقة.

وكالأزمات التي سبقتها، فقد تأخرت في البداية بسبب قروض الدولة والشركات، فأدت هذه الديون إلى إثراء أصحاب البنوك وساعدت على إنشاء «مؤسسات مالية» أوصلت مضارباتها إلى الذروة في أوج فترة الاضطرابات.

ولهذا السبب يمكن العثور في الأسواق المالية حالياً على الكثير من الأموال والمؤسسات التي يعرضُها القطاع العام للبيع (O.P.A)(٣٥) والـ: (L.B.O)(٣٦) ـــ التي لا تتعدى حدود تبديل أسماء مدراء المؤسسات ـــ وأقل من ذلك بكثير من أجل الاستثمار وتهدئة أسعار المواد الأولية، ومكافحة أموال المخدرات(٣٧)، أو تطوير البلدان الأكثر فقراً أو تدعيم الديمقراطيات الرضيعة في أوربا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبمثل هذه الاختلاسات والتهريب لرؤوس الأموال، وبمثل هذه الكتل الضخمة من المضاربات يُطرد المستثمرون والمدخرون من ميادين البحث والصناعة مما يزيد في تفاقم الأزمة.

وبعيداً عن هذه المعيقات، يظهر اليوم في بعض أجزاء العالم «شكل تاسع»(٣٨) ويبدأ عصر جديد من التطور تجد فيه هذه المشاكل حلولاً جديدة مبتكرة.

---

(٣٥) (.O.P.A): تعني بالفرنسية offre publique d'Achar العرض العام للشراء.

(٣٦) (L.B.O) أو libre Bourse office: سوق البورصة الحر (سوق الأسهم الحرة).
المعرب

(٣٧) أموال المخدرات أو ما اصطلح على تسميته في الأعوام الأخيرة بالناركـــو ـــ دولار Narco-Dollars، وتجارة المخدرات Narco-Trafic. المعرب

(٣٨) الشكل التاسع Neuvieme forme.

والواقع أن عملية ظهور هذا «الشكل التاسع» تتغذى أولاً من حرية الإبداع (والابتكار) والإنتاج والتبادل أي أنها تنمو بفضل الديمقراطية، وتمتد «أطراف»[٣٩] أو ضواحي هذا «الشكل التاسع» من «سانتياغو»[٤٠] إلى «موسكو» ومن «بودابست» إلى «سوتيو»[٤١]، ويوسع في الوقت نفسه ميدان «الشكل التجاري».

أما ماتشهده الشوارع والبرلمانات في أوربا الشرقية وفي أماكن أخرى من العالم فسيكون أحد العوامل الحاسمة للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية!!.

إن المؤشرات المبشرة بالازدهار والرخاء العالمي كثيرة العدد، فهناك تكنولوجيات جديدة أوجدتها المنافسة تسمح بواسطة الأتمتة[٤٢] (Automatisation) الكاملة لأساليب الإنتاج، بتخفيض كلفة الأشياء المصنوعة الموجودة حالياً مثل السيارات والأدوات المنزلية.

وبشكل أدق فإن «أتْـمَـتَـةْ» معالجة المعلومات تجعل بالإمكان تخفيض مدة العمل الضروري للإنتاج، وعلى هذا الأساس يمكن الحصول على فائض

---

(٣٩) Les Contours de cette N'forme .

(٤٠) سانتياغو Santiago : عاصمة جمهورية تشيلي.

(٤١) سوتيو Saueto : ضاحية مدينة جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا، سكانها من السود ويزيد عددهم عن مليون نسمة.

(٤٢) الأتمتة : هي تعريب لكلمة Automatisation : ومعناها تحويل الإنتاج من الإنتاج اليدوي أو الميكانيكي إلى إنتاج أوتوماتيكي، بفضل الأجهزة الالكترونية والإنسان الآلي.

هائل من الأرباح أو فضل القيمة. وفيما عدا ذلك، فإن «الأتمتة» تسمح بالإنتاج بالجملة للأشياء والسلع الجديدة وتحل محل الخدمات التي لا يزال يقوم بها الإنسان حتى يومنا هذا.

إن هذه الأشياء الجديدة، المُحدِثَةُ للربح الوفير تفتح آفاقاً جديدة لتطور الاستهلاك الخاص، ورغم ظهورها في الميادين الأكثر تنوعاً فإنها تشكل مجموعة منسجمة، أو بالأحرى مجموعة منتظمة. ولكي أكون أكثر وضوحاً، يمكن أن أطلق عليها اسم «الأشياء الرحالة»(٤٣) لأن لها صفات مشتركة: فهي خفيفة، يمكن لِأَيِّ شخص أن يحملها بمفرده، وليس لها أي ارتباط ثابت، ولا تشبه السلع الاستهلاكية الشائعة في «الشكل السابق»(٤٤) كالسيارة التي تعتبر وسيلة نقل، أو كالغسالات وأجهزة التلفزيون الموضوعة في المنازل، وموصولة بشبكات الأقنية.

ومما يذكر، أن بعض هذه الأشياء معروفة منذ زمن، مثل الأسلحة الفردية، والألبسة، والساعة. ومنذ وقت قريب ظهرت «أشياء رحالة» أخرى في ميادين اقتصادية نادرة مثل: السماعة المتجولة(٤٥) (Baladeurs)، والهواتف المحمولة التي طورت الاستهلاك الثقافي والاتصالات؛ والحاسوب الشخص، والتيليفاكس، التي أصبحت محمولة أيضاً، وأخذت تحدث انقلاباً في تنظيم العمل.

---

(٤٣) الأشياء الرحّالة: **Les Objets Nomades**.

(٤٤) المقصود بالشكل السابق، الشكل الذي سماه المؤلف «بالشكل الثامن».

(٤٥) السماعة المتجولة **Le Baladeurs**: ويمكن أن يكون مسجلة أو راديو محمول باليد أو بالأذن في غطاء الرأس.

والواقع أن هذه الأشياء الزهيدة الثمن ليست إلّا طليعة رائدة لسلسلة من الأجهزة العظيمة الأهمية لن تلبث حتى تصبح منتجات صناعية كثيفة، ومصدراً لأرقام هائلة من الأعمال الصناعية، بالإضافة إلى أنها ستقيم نظاماً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً جديداً.

هناك «سِلَعٌ رحالة»[٤٦] أخرى ستظهر بالفعل خلال فترة قريبة، وسوف تسمح بتحويل الأشياء الضرورية إلى منتجات بالجملة، أي إلى سلعٍ تحقق الأرباح بشكل خاص في ميدان الخدمات التي لا تزال حتى الآن باهظة التكاليف بالنسبة للمجتمعات: كالخدمات الصحية والتعليم.

ففي ميدان الخدمات الصحية سوف تظهر قريباً جداً أجهزة شخصية لإجراء التحاليل المختلفة وللمعالجة الذاتية، وأخيراً قطع تبديل علاجية[٤٧].

أما في ميدان التربية والتعليم فسوف تسمح الأجهزة الجديدة لكل طفل بأن يتلقى لوحده ما يساعده على إكمال وتحسين الدروس التي يتلقاها في المدرسة. وسوف تساهم هذه الأشياء بتخفيض كلفة الطلب وذلك بتحويل الخدمات التي تقع على كاهل المجموعة (أو المجتمع) إلى أشياء منتجة للقيمة، وتوسيع ميدان العرض (L'offre) يدفع المستهلك إلى الإقبال عليها والرغبة باقتنائها. وعندها ستقل الحاجة إلى الأطباء والمعلمين، ولكن الطلب سيزداد

---

(٤٦) سلع رحّالة: Biens Nomades.

(٤٧) قطع تبديل علاجية Prothesès medicales، وهي قطع يمكن أن تحل محل بعض الأعضاء التالفة أو المعطوبة، وقد ظهر بعضها فعلاً في السنوات الأخيرة، في مجال الجراحة العظمية، والقلبية وغير ذلك...

على المهندسين وخبراء الأجهزة الالكترونية والمعلوماتية (les informaticiens) .. الذين ستكون مهماتهم اختراع وتشغيل وصيانة هذه الأجهزة.

ويمكن القول أن مجموع صناعة الأجهزة الخاصة بمعالجة المعلومات ينتظرها مستقبل عظيم. وأن كل ما من شأنه جعل الأشياء الموجودة «أكثر ذكاءً»، (كالسيارة والتلفزيون)، ويُحَسِّن الأجهزة السمعية ــ البصرية (المعدات والبرامج)، وآلات التحليل والعلاج الصحي، وأخيراً الأعضاء الصناعية، سيجعل منها منتجات صناعية أكثر أهمية مما كانت عليه في أشكالها السابقة.

هكذا سيكون «الشكل» الذي في طريقه إلى الظهور. وأني شخصياً لا أرغب به مع أني أتوقع ظهوره.

أما الإنسان، فسيكون في إطار هذا «الشكل الاجتماعي» كالأشياء، بلا عنوان، ولا أسرة مستقرة، يحمل فوق كاهله ويختزن في ذاكرته وعقله كل ما يصنع قيمته الاجتماعية.

وسوف يرغب كل فرد بأن يؤمن لنفسه صحة مثالية، ومعرفة اجتماعية مثمرة؛ وللحصول على ذلك، لا بد له من أن يتكيف حسب قاعدة تربوية وعلاجية معينة سيفرضها النظام الاجتماعي. **فإما أن يكون الفرد متقيداً بالأعراف الاجتماعية الجديدة أو منبوذاً**. وستكون القوانين مؤقتة وسريعة الزوال؛ وستكون النرسيسية ــ أو حب الذات ــ المصدر الرئيسي للرغبة. أما رغبة الفرد بأن يكون عادياً فستكون المحرك الأساسي للاندماج بالمجتمع.

وسيكون على كل فرد حماية نفسه من العنف أي أن يكون في وقت واحد كاهناً وشرطياً وطاغية وكبش فداء!...

أما «الأشياء الرحّالة» (les objets nomades) فتقيم علاقة جديدة مع الحياة ومع الموت: سوف يسعى كل فرد لامتلاك هذه «الأشياء» ليطمئن على امتلاكها ويطرد الخوف من احتمال عدم توفر الوقت اللازم لاستخدامها!.. وأن مجرد شراء هذه «الأشياء» التي يحتاج استخدامها للوقت، يعني بأن الإنسان يشتري الحياة!.. ومن المعروف، أن الكتب والاسطوانات الموسيقية تقوم بهذا الدور منذ زمن بعيد: ذلك أن الإنسان عندما يتأمل مكتبته المكتظة بالكتب، يتصور بأنه لن يموت قبل أن يتم قراءتها. ولكن الموت في أيامنا الحاضرة، مكدس في القنابل والأسلحة المتنوعة، وسوف يكمن في الغد القريب داخل «الأشياء الرحّالة» والأسلحة الفردية، وكلاب الحراسة الشرسة بل سيكون بالإمكان إخفاؤه أو إذابته بفضل الأعضاء الصناعية والأجهزة الانفورماتيكية ـــ أي الحواسيب ـــ، وهي أشكال متطرفة تجسد الحلم بالخلود بواسطة الأشياء لأن الحياة نفسها أصبحت شيئاً مادياً..

وفوق هذا وذاك، هناك أعضاء صناعية وراثية(٤٨) ستصبح خاضعة لتخطيط مسبق: وذلك عن طريق اصطفاء المزايا والمواصفات، وإنشاء المصارف للحييونيات المنوية، وإطالة الحياة، وسيكون الإنسان في أحد الأيام كالأشياء التي تصنع بالجملة، شأنه شأن بقية المنتجات الصناعية والحيوانات التي تحيط به أو يتغذى عليها.

---

(٤٨) أعضاء صناعية وراثية Prothesès génetiques.

وفي كل الحالات سيؤدي مثل هذا الانقلاب الهائل المتوقع إلى إمكانية التكهن بمنطق العلم والاقتصاد.

إن الانتقال من « نظام أكلة لحوم البشر » الحقيقي إلى الاستهلاك التجاري للأعضاء الصناعية، وترجمة « النظام المقدس » إلى « نظام المال »، وتحويل « الجسم » إلى « سلعة »، كل ذلك يجري أمام أعيننا.

ومن الواضح، إذا أخذنا بهذا التحليل، أننا سنتجه نحو مجتمع مسالم كسول، تتغلب فيه الخدمات على الصناعة، كما يدعي البعض.

والحقيقة، كما أعتقد شخصياً، هي عكس ذلك تماماً، أننا سنسير باتجاه مجتمع صناعي مُفرط تهيمن فيه منافسة لا تعرف الرحمة هدفها المزيد من الإنتاج والاستهلاك مستفيدة من المعلومات التي لا بد من أن تكون نادرة لكي تباع بدورها بأسعار مجزية.

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن « الشكل الاجتماعي الجديد » يبدو مضطرباً حتى قبل استقراره، لأسباب مزدوجة: « فالشيء الرحّال » الذي يُعتبر أحد العوامل للحرية والاستقلال والفردية، هو بنفس الوقت « عامل تمرد ». فمنذ زمن بعيد عملت الموسيقى والصورة على إظهار « نماذج » يشتهي الشباب تقليدها والتشبه بها. فشباب اليوم أصبحوا يرتدون « الجينز » ويفضلون انتعال أحذية الرياضة ويضعون على آذانهم « الأجهزة الجوالة » أينما وجدوا، يريدون بذلك أن يكونوا متحررين من كل قيد ومن أي مشروع عائلي دائم، يتمتعون بالحرية التامة في حياتهم اليومية وفي انتمائهم للمجتمع الاستهلاكي وبأشيائهم

وأحلامهم. وهذا بحد ذاته أحد المحركات الرئيسية لقوة حركة التحرير التي نلاحظها اليوم عند جميع الشعوب في العالم.

إن «الشكل الاجتماعي الجديد» محررٌ للعنف: لأن جميع الفوارق الاجتماعية في داخله تحولت إلى «المال»، والتقليد والتشابه، وهي أشياء محركة لرغبة التكيف، تثير في داخله العنف. زد على ذلك أن «الأشياء الجديدة» ليست بديلاً عن الإدراك والبقاء: فالحرية، إذا كانت حرية من الضَّجَرْ، فإنها تسعى لكي تستثمر في جميع الرحلات؛ وقبل كل شيء في تلك الرحلة التي لا رجعة للإنسان منها: **وهي المخدرات**.

ولهذا، يمكن أن نتوقع، بأن يختار المحرومون من «الاستهلاك الرحّال» (Consomsation nomade) في «المدينة القلب» ــ أو في عاصمة الدولة الأقوى والأغنى ــ هذا النوع المتطرف من الحرية، أو بمعنى آخر يمكن أن يختار «العنف ضد الذات»، كالانتحار عن طريق الرحلات السياحية الفارغة أو إدمان المخدرات. والدولة التي تُفَرِّغُ السلعة من كل محتوى اجتماعي وترضى بتدهور الجهاز التربوي والعلاجي ستكون عاجزة جداً عن مجابهة وإيقاف التدهور. هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى، فإن هذا «الشكل الاجتماعي الجديد» يكون متأرجحاً غير مستقر بمقدار ما يبقى الشك قائماً حول تحديد «مكان القلب» الجديد في العالم، وتوفر الشروط التي تؤهل هذا المكان ليحل محل «القلب الأمريكي الحالي»!!!...

وإذا نظرنا إلى تاريخ «الأشكال الاجتماعية السابقة» نلاحظ الكثير من الدلائل التي تحمل على الاعتقاد بأن «طوكيو» ــ أو بالأحرى اليابان

بكاملها ــ تملك الشروط الضرورية التي تمكنها من إعادة تنظيم جميع القوى العالمية حولها، النقدية، والمالية، والصناعية وحتى الثقافية العالمية:

- فالتكنولوجيات الخاصة بالأشياء الرحّالة تتطور فيها منذ زمن بعيد.
- والتنظيم المتجانس والمتكامل للدولة والشركات يتجه في داخلها إلى هدف واحد هو الاستيلاء والمحافظة على أجزاء من السوق العالمية..
- وجود تقاليد ثقافية للسيطرة على الذات، ورغبة ملحة للحوار من أجل الحصول على الإجماع، والضرورات السكانية (الديمغرافية) للتكاتف ورصّ الصفوف، وأخيراً حل الأسرة كخلية للخدمات، كل ذلك يسهل فيها، أكثر من غيرها، الطلب لهذه الأشياء.
- السيطرة على «الوسط» الذي تُنتج فيه السلع التقليدية، وتستهلك فيه السلع الجديدة، وهذه السيطرة متقدمة جداً منذ زمن.

بالإضافة إلى ذلك، هناك شروط أخرى عظيمة الأهمية أيضاً، يصعب القيام بها، منها على سبيل المثال: هل ستتمكن اليابان من إنتاج قيم اجتماعية عالمية؟ وهل ترغب القيام بهذا الدور كحامية عسكرية «للأطراف» و «للوسط الجغرافي» الذي من واجب «القلب» القيام به؟.. إن ذلك ليس واضحاً. فلأول مرة في «النظام التجاري» سوف يكون بإمكان مدينة أو بلدٍ أن تُصبح «قلباً» ولكنها في نفس الوقت، تتردد في دفع الثمن الضروري لإشغال هذا المركز الهام. إن دروس التاريخ التي تؤكد بأن «القِمَّةَ» هي النقطة الأكثر قرباً من «الهُوَّة» معروفة بشكل جيد في اليابان!!...

ولهذه الأسباب تبقى بلدان أخرى مؤهلة أيضاً لتكون «قلباً» أو

« قلوباً » ممكنة ، وهي لا ترفض القيام بهذا الدور : فأمريكا الشمالية وأوربا ، ليستا محرومتين من الأوراق والعوامل الرابحة في هذا المجال : المالية ، والنقدية ، والتكنولوجية ، والسكانية ؛ ومع ذلك ، وباستثناء حدوث تغييرات هامة ، فإن ذلك ضعيف الاحتمال في هذه الأيام لأن كليهما لا يملك الوسائل الكافية للتفوق على اليابان بشكل حاسم.

لذلك فإن المخرج الأكثر توقعاً هو قيام وسطان مهمان يمكنهما أن يصبحا « قلبان » ؛ ويتكون كل منهما من عملاق سياسي وعملاق اقتصادي ، يتنافسان في وقت و احد داخل كل « مجال » (Espace)(٤٩) من أجل السيطرة على « المجال » الآخر ؛ وأحد هذين العملاقين هو : الثنائي الولايات المتحدة واليابان ، وهذان البلدان يتحالفان مع جيرانهما في « المجال الباسيفيكي »(٥٠) والعملاق الآخر هو : الثنائي السوق الأوربية المشتركة والاتحاد السوفييتي ، ويشكلان مع جيرانهما « المجال الأوربي »(٥١) . ويكوّن كل من هذين « المجالين » « قلباً محتملاً » و « وسطاً جغرافياً » ، وسيصبحان متكاملين أكثر فأكثر ، كما سيكونان خصمين لدودين مع تعاقب الأيام.

ومما يلفت الانتباه ، أن اليابان أقامت علاقات اقتصادية ومالية وتجارية

---

(٤٩) المجال l'Espace : اصطلاح يستخدمه المؤلف للدلالة على منطقة جغرافية وسكانية واسعة مؤهلة لأن تقوم بدور رئيسي حاسم في السياسة والاقتصاد العالميين . وسوف يتردد هذ الاصطلاح كثيراً في إطاره.

(٥٠) المجال الباسيفيكي L'Espace Du Pacifique : وهو المنطقة المحيطة بالمحيط الهادي.

(٥١) المجال الأوربي L'Espace Européen : ويتألف أساساً من بلدان القارة الأوربية ، وأجزاء الاتحاد السوفييتي الآسيوية ...
المعرب

وصناعية هائلة مع أوربا الغربية كما أن لأوربا الغربية وبلدان أوربا الشرقية علاقات تجارية مع الولايات المتحدة، ولبلدان السوق المشتركة علاقات اقتصادية وثقافية وتاريخية ودينية قديمة وقوية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن العلاقات المهيمنة سوف تستقر خلال فترة زمنية قريبة في إطار كل من هذين «الوسطين» اللذين أتينا على تعريفهما؛ كما أن الأوساط المتنافسة غالباً ما تحمي بعضها البعض مما سيؤدي إلى تغييرات واسعة جداً. ففي إطار كل من هذين «الوسطين» سوف يترتب على المنافسة بين القوى الاقتصادية والقوى السياسية نزاعات خطيرة؛ وسيكون من العسير بالنسبة لإحدى هاتين القوتين القبول بادعاءات القوى الأخرى، كما سيكون من المستحيل على القوتين رفض التقارب الضروري من جانب كل منهما باتجاه الجانب الآخر. ولهذا سيكون من الواجب إذن، الموافقة على تقاسم السلطة داخل كل منهما: والسؤال عندئـذٍ هو، أي «وسط» سيكون صاحب «العملة المهيمنة» في «المجال الباسيفيكي» وفي «المجال الأوربي»؟ وأين ستكون السوق المالية الرئيسية؟

والجواب هو: يمكن أن نتصور بأن أكبر قوة اقتصادية في داخل كل من «المجالين» ستتخلى لِلقُوّة العسكرية عن بعض المسؤوليات في السياسة الدولية خلال فترة محدودة من الزمن.

علماً بأن القوتين الأعظم حالياً، ستستمران بالسيطرة على إمبراطوريتهما، ولكنهما ستصبحان تدريجياً ثانويتين داخل مجاليهما.

وفي « المجال الباسيفيكي » يمكن للبعد الجغرافي والتنوع الثقافي بين البلدان ، أن يعيق ويؤخر التكامل . ولكن هذه الصعوبات ليست من النوع الذي لا يمكن التغلب عليه ، فاليابان أكدت تفوقها الساحق تدريجياً معتمدة على المهارة والذكاء ، في الميادين التكنولوجية ، والمالية والاقتصادية . وفي قلب هذا « المجال » سوف يظهر أن السيادة على البحر (عسكرياً ومدنياً) عنصراً أساسياً ، وأن اليابان ، التي ستملك هذه السيادة سوف تهيمن على شركائها .

أما في « المجال الأوربي » فإن العلاقات الشديدة التعقيد بين مختلف بلدان القارة ، تزيد من صعوبة التنبؤ بالتطورات المحتملة . وتشهد هذه المنطقة بنفس الوقت ، ولادة « كتلة جديدة » في الغرب وانحلال كتلة أخرى في الشرق[٥٢] . فهناك بلدان تنتقل من « الأطراف »[٥٣] إلى « الوسط » ، وغالباً ما يكون هذا الانتقال متزامناً ومصحوباً بالتحول من « النظام الدكتاتوري » إلى « الديمقراطية » غير أن هذه البلدان لا تزال تتردد بالدخول إلى الكتلة الغربية الجديدة . ولكن من المرجح أنها ستدخلها في المستقبل غير البعيد !. وسوف

---

(٥٢) يشير الكاتب هنا إلى اتجاه بلدان السوق الأوربية المشتركة نحو الوحدة السياسية في نهاية عام ١٩٩٢ أو بداية عام ١٩٩٣ ، وإلى انحلال حلف وارصو أو الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي هذا الحدث التاريخي الهام الذي لم يكتمل بعد ، والذي قد يدفع الاتحاد السوفييتي وبلدان الديمقراطيات الشعبية للانضمام إلى الوحدة الأوربية ، ويفتح المجال لانفكاك أو استقلال بعض الجمهوريات السوفييتية الآسيوية ، أو التخلي عنها ، إذا استمرت الأوضاع بالتدهور كما شهدنا خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، الأمر الذي يصعب التكهن به الآن . المعرب

(٥٣) يستخدم الكاتب عبارة **Les Périphérique** ، وقد رأينا تعريبها بكلمة « الأطراف » لأنها تعني المناطق التي تحيط بمكان ما .

تكون الأسرة الأوربية بكاملها موحدة بشكل أو بآخر عبر مؤسسات قارية تضم جميع بلدان أوربا الأخرى[٥٤]، وسيكون ذلك بداية لولادة قوة هائلة في «المجال الأوربي»؛ وسوف تتطور الأحلاف العسكرية الحالية فتتحول إلى شبكات من التكتلات السياسية والاقتصادية، وستكون المواصلات البرية الوسيلة الأساسية — في أوربا — كما ستصبح التكنولوجيات النهرية عظيمة الأهمية.

بقي أن نعرف ما هي القوة التي ستسيطر في هذا «المجال الأوربي» الواسع، وأين سيكون «القلب» المحتمل للقارة الأوربية الموحدة. وفي اعتقادنا أن المنطقة الممتدة من «لندن» إلى «ميلانو» تبدو الأكثر استعداداً لاحتلال هذا المركز، فهي التي تسيطر على رؤوس الأموال، وهي بالذات — إذا لم تكن هناك مقاومات من نوع ما — ستفرض قوانينها إلى أبعد الحدود بالنسبة لحركة التجارة والبضائع.

وبالنسبة للمنافسة بين «المجال الأوربي» و «المجال الباسيفيكي» فإن نتائجها لا يمكن ظهورها الآن، وإذا عرفت أوربا كيف تنظم نفسها فإنها ستمتلك أوراقاً رابحة جدية، على الرغم من كل ما حققه «المجال الباسيفيكي» من تقدم ملموس في هذه الأيام.

وسوف تسبب الخصومة بين هذين «المجالين» اضطرابات تجارية ومالية

(٥٤) يقصد الكاتب أن الوحدة الأوربية ستضم البلدان الاشتراكية، والبلدان المحايدة مثل سويسرا والنمسا، بالإضافة إلى البلدان السكندنافية وفنلندا.

وسياسية[٥٥]، لأن كلاً من الطرفين سيسعى جهده لاحتكار التقنيات والشركات الكبرى والأسواق، في المناطق المحيطة بكل منهما أو ما يسمى بالأطراف (كالقارة الإفريقية والشرق الأوسط)[٥٦] بالنسبة لأوربا، وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا بالنسبة للمجال الباسيفيكي.

وفي هذا السياق، لا يمكن في المستقبل تجاهل كتلتين هامتين هما: الهند والصين[٥٧]؛ فهذان العالمان يتطوران حالياً بسرعة كبيرة، وسوف يشكلان في البداية رهاناً رئيسياً في الخصومة بين «المجال الأوربي» و «المجال الباسيفيكي»، ولكنهما لن يلبثا حتى يتحولا بحد ذاتهما إلى خصوم للمجالين المذكورين، علماً بأنهما يقفان جغرافياً إلى جوارهما.

وإذا عرف أقوياء الغد كيف يفكرون وينظرون إلى المدى البعيد، فسوف لن يغيب عن أبصارهم أن مليارات البشر سيتواجدون في «الأطراف»

---

(٥٥) لا أستبعد أن تكون «أزمة الخليج» الأخيرة التي فجرها اكتساح الكويت بداية للتنافس بين «المجالين» المذكورين، وقد تكون إحدى المعارك التي يخوضها «بلدان الشمال» ضد بلدان الجنوب.. بفرض أن يبقى الشمال متطوراً وغنياً، ويبقى الجنوب متخلفاً وفقيراً، ويستغله الطرفان... المعرب

(٥٦) وهكذا نرى أن مسارعة أمريكا لوضع يدها على الشرق الأوسط هدفها اغتصابه من الكتلة الأوربية قبل أن تتوحد، ولكي تضع أوربا واليابان تحت رحمتها. المعرب

(٥٧) يلاحظ هنا أن العالم العربي، لا يحسب له أي حساب في تكهنات الكاتب رغم موقعه، وثرواته وقوته السكانيةوحضارته، مع العلم أنه على اطلاع واسع لمخططات أوربا وأمريكا للمستقبل بسبب المركز الذي يستغله كمستشار لرئيس إحدى الدول الكبرى (فرنسا) فهل يعني ذلك أن القوى الجديدة تريد إبقاء هذه المنطقة مجالاً حيوياً خلال القرن القادم؟ المعرب

يقفون على أبوابهم ويستعدون للعبور بمرح إلى المجتمع التجاري والديمقراطي، رغم أن مستويات معيشتهم لا تزال بعيدة جداً عن مستوى المعيشة في المجالين المهيمنين (أوربا والباسيفيكي). ولكن أنماط المعيشة ــ رغم الهوة الواسعة بين الطرفين ــ سوف تقترب أكثر فأكثر من نمط المعيشة في هذين المجالين. وبينما كان هؤلاء يقفون، طوال قرون، موقف المتفرج الذي يرى بأم عينه تراكم الثروات الهائلة لدى الآخرين، فإنهم لن يستمروا على هذه الحالة لمدة طويلة دون أن ينالوا حصتهم العادلة من النمو العالمي...

ولهذا نعتقد أن «لعبة السوق» لن تتمكن وحدها من تطوير «البنى التحتية» لمدن «الجنوب» الكبرى. ولا إنقاذ أنظمتها الصحية والتربوية، ولن تتمكن من جعل إنتاجها للمواد الأولية قادراً على وفاء ديونها!!.

لذلك فإن ردم أو تقليص «الهوة» التي تحفر يومياً بين «المجالين المهيمنين» من جهة وبقية العالم من جهة ثانية، يفترض بل يستوجب إجراء عملية رضائية لإصلاح «النظام العالمي» الحالي. وإذا لم يتم ذلك، فإن الحرب، في الغد غير البعيد، ستكون أقل احتمالاً بين «المجالين المهيمنين» منها بين هذين «المجالين» الشمال من جهة ومناطق الأطراف ــ الجنوب ــ من جهة أخرى(٥٨). وسوف تستخدم في النزاعات المتوقعة هذه، جميع

(٥٨) مما يلفت الانتباه أن جميع البلدان الغنية المشكلة للمجالين المهيمنين المذكورين قد اجتمعت في خندق واحد لمواجهة «العراق» في أزمة الخليج الأخيرة، والطريف أن البلدان الأكثر فقراً في العالم العربي تقف إلى حد ما في خندق العراق، فهل هذا مؤشر يدل على صحة تنبؤ هذا الكاتب؟ أرجو ألا يكون ذلك... المعرب

الأساليب الحديثة جداً، بما في ذلك وسائل الإعلام المؤهلة لتضخيم المشاكل والتأثير على الجماهير. ونسوق على سبيل المثال لا الحصر، أن الفيديو كاسيت ستكون الوسيلة المفضلة لحمل رسائل الثورة، كما سيكون اختطاف الرهائن والطائرات وقطع وسائل الاتصالات، من الاستراتيجيات العادية الدارجة للهجوم، بل وقد تصبح من الأمور التي تجاوزها الزمن.

والخلاصة، مهما كان موقع «القلب» فإن «الشكل التاسع» للنظام السلعي أو التجاري، حتى في داخل هذا «القلب» نفسه، سيكون شديد الخطورة بالنسبة للجنس البشري إجمالاً: فهذا النظام يبدل الأعمال الحية، بأعمال «مصطنعة»، ويحول الطبيعة إلى «بضاعة»، ويهدد بجعل الإنسان نفسه «سلعة» تُنتَجُ بالجملة، ويعمق الهوة بين البشر الرحّل المرفهين (الكوكس كلان الجدد) من جهة وبين «البشر الرحّل البؤساء»، اللهم إلّا إذا أمكن إدخال تغييرات جذرية على «خطوط الأفق» وفتح آفاق أخرى مغايرة تماماً، ووضع «مشروع إنسانيٍّ» آخر يعطي للزمن معنى جديداً يوفق بين الحداثة والروحانية، ويغني الحرية الفردية للجنس البشري بكامله دون تمييز.

إن ثقافتنا وماضينا ــ ويقصد الكاتب الأوربيين الغربيين حصراً ــ يؤهلانا لهذا المشروع، والتاريخ الذي يستيقظ يدعونا إليه، والحياة التي تتدهور تفرضه علينا وتطلبه منا!...

إن تسعة أعوام فقط تفصلنا عن عام ٢٠٠٠ م، وسوف يتكلم الناس في أحد الأيام عن هذا العقد من الزمن، وكأنه العقد الذي تمت فيه المراهنة على

الألف الجديدة القادمة، وسوف تتوقف فرص نجاحنا في المستقبل على عمل البشرية خلال هذه الأعوام التسعة الباقية من القرن الحالي، وكلنا أمل ألّا يكون هذا العمل مخيباً لآمالنا.

إن نظاماً نقدياً عالمياً تُحدد في داخله مناطق الاستقرار بين العملات الرئيسية سيسهل النمو المتوازن والتكامل بين «المجالات المهيمنة». وإن تقنيناً مصرفياً ومالياً عالمياً سيقلص المضاربات المالية ويحدّ من عمليات تنظيف أموال المخدرات. وإن حرية التجارة الدولية، وبشكل خاص فتح أسواق بلدان الشمال لمنتجات بلدان الجنوب، سوف تعمل على إدخال العملات الصعبة الضرورية لتسديد ديون هذه البلدان الأخيرة وتطوير وتنمية استثماراتها، كما ستسهل آلية استقرار رواج المواد الأولية، وتساعد بالتالي على تنمية البلدان التي يتوقف تطورها على عائدات هذه المواد.

وأخيراً، سيكون من الواجب إخضاع التشريعات الوطنية، المتعلقة بحماية البيئة ونزع السلاح ومكافحة المخدرات، والسيطرة على استخدام علوم الوراثة، لسلطات كونية عليا تُشَكَّلُ بطريقة ديمقراطية وتكلف بوضع قواعد لها صفة العالمية.

من المعلوم أن هذه الأمور تُعتبر من المسائل المؤسساتية والسياسية الصعبة، ولكن لم يكن هناك أكثر صعوبة من إخضاع كل شيء للقواعد الحقوقية وتنظيم فصل السلطات في أوربا عند نهاية القرن الثامن عشر.

لذلك نعتقد أن حلول هذه المسائل هي في متناول اليد، ولا تتطلب

إقامة نموذج تعسفي مناقض «للشكل الاجتماعي الجديد» المنتظر، لأن ذلك سيكون مستحيلاً وداعياً للسخرية وخطراً. إن المطلوب هو السعي لإقامة توازن أفضل في داخل هذا «الشكل»، بين عملية الإنشاء والمشهد المسرحي، وبين الفوضى والنظام، وبين التعقيد والتسلسل، وبين النجاح والكرامة!..

ولتجنب استقالة الإنسان أمام الشيء، في داخل كل «مجال مهيمن»، فإن الجواب المقنع هو جواب شخصي، خارج عن تشريعات السياسة. ومن واجب كل فرد تفضيل الواجب على الكرامة بدلاً من الإصرار على أن يكون الأكثر قوة، وأن يكون التصرف والسلوك على أساس أن الإبداع والابتكار أفضل من المظاهر المسرحية، وأن تعطى الأهمية اللازمة للاستمرار بدلاً من التماثل الممل، واستغلال الوقت بدلاً من تكديس الأشياء.

إن «الإبداع» هو البديل العقلاني للعنف ولتكديس «الأشياء الرحّالة»، وهذا لا يتوقف على فعالية «النخبة» فحسب، بل على إمكانيات ومساهمة كل فرد في المجتمع، ولتحقيق ذلك لا بد من وضع أساس لتربية جديدة، تهدف إلى تطوير معارف البشر وعدم الاكتفاء والاعتماد على تطوير الآلات، وأن يُلح على تطوير آلات الموسيقى والاسطوانات وأجهزة التصوير بدلاً من الإفراط في إنتاج «الكاسيتات»، وتطوير الوسائل التي تساعد الإنسان على اختيار وضعه بدلاً من الأشياء التي تستخدم للتكيف مع الأنماط. وحتى لا يكتفي كل فرد بموقف المتفرج اللامبالي، بل يتجه للمساهمة بإعطاء الديمقراطية المعنى الذي تستحقه عن طريق ممارسة حريته وأن يصبو لجعل حياته نوعاً من العمل الفني الرائع!.

الفصل الثاني

المجالان المهيمنان

أين سيكون «قلب» العالم؟

أين ستكون أقطاب التطور؟

كيف ستتوزع السلطات؟

كيف ستتطور الأحلاف؟ وهل سيبتعد شبح خطر الحرب؟

مما لا شك فيه أن الدكتاتوريات تتهاوى في كل مكان تقريباً، في أوربا، وفي آسيا، وفي أمريكا، وفي إفريقيا!.

وبفضل الصور التي تبثها محطات التلفزيون فتخترق الجدران لتصل إلى الشعوب التي تسير خلف ثوارها، هناك حلم وحيد يدغدغ آمال البشر في كل مكان من الكرة الأرضية ألا وهو «الديمقراطية».

ومع ذلك، وحتى إذا كان العالم يبدو مترابطاً أكثر فأكثر، وبالرغم من أن الشركات الكبرى أخذت تتمركز في جميع البلدان، فإن السلطة لا زالت

محصورة مكانياً، وقابلة للتعريف، ومتمركزة في الأماكن التي تتراكم فيها القوة والقيمة، وحيث تتجمع المراكز المالية، وتتقرر الأمور الأساسية المتعلقة بمستقبل الكرة الأرضية.

من المؤكد، أن الوقت لم يحن بعْدُ من أجل تحديد مكان القطب الذي سيهيمن على العالم في المستقبل. فالمجالان المتفوقان اللذان ينظمان أنفسهما أمام أعيننا، في أوربا، وفي الباسيفيكي، هما في حالة تنافس محموم يهدف إلى السيطرة الاقتصادية والسياسية على العالم. وسوف يأتي اليوم الذي سينتصر فيه أحدهما على الآخر، وعندها سيكون «القلب» عند الطرف المنتصر.

إن هذا التطور، سوف يبدل جذرياً الضرورات الاقتصادية، ورهانات الأمن، وقواعد الجغرافية الاستراتيجية. ولمجابهة هذه التغييرات، يجب أن نتعلم كيفية النظر إلى الخرائط من زاوية أخرى، **وأن نفسح المجال للجغرافية لكي تفرض قوانينها على التاريخ.**

فمنذ نصف قرن، تم تصور ووضع «النظام العالمي» على شكل «هَرَم» و «دعامتين»:

- وكان «الهرم» هو «الشكل الثامن للنظام التجاري»، حيث كانت جميع أمم العالم مصطفةً بالتسلسل ابتداءً من «القلب» الأمريكي: وكان الدولار يهيمن كالسيد في هذا القلب، والثقافة الأمريكية تفرض قيمتها. وانطلاقاً من هذا القلب كان يتم تَصَوُّر وتَنْظير الاقتصاد السياسي.
- أما «الدعامتان» أو بالأحرى أواخر مخلفات «نظام القوة» فكانتا

ممثلتين بالقوتين النوويتين الرئيسيتين، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي، اللتان كانتا تفرضان قوانينهما على حلفائهما وتقومان بدور الحكم في النزاعات الإقليمية. وانطلاقاً منهما كانت تتم عملية رسم وتنظير الاستراتيجية العسكرية الكونية.

واليوم، نلاحظ أن هذه الصورة المزدوجة تنهار أمام أعيننا: ويبدل الهرم ذروته، ذلك أن إحدى الدعامتين تتهدم. ولم تعد الولايات المتحدة تمثل «القلب» وفي شرق أوربا تخلت القوة عن مكانها ليحل محلها «المال». وهاتان الظاهرتان تبدلان بعمق طبيعة النزاعات الاقتصادية والمستلزمات العسكرية. ولم يعد بالإمكان الكلام أبداً عن الشمال والجنوب، وعن الغرب والشرق كما كان الأمر في الماضي القريب. وقد آن الأوان للاستعداد لهذا الواقع الجديد.

ويبدو لأول وهلة، أن هذا الانقلاب سيؤدي إلى ولادة جغرافية سياسية أخرى ـــ أكثر بساطة لأنها أكثر انسجاماً ـــ حيث تقوم القوانين المالية بتنظيم كل القوانين الأخرى.

هناك لا يقل عن ألف مفاجأة ومفاجأة بانتظارنا: وكل شيء بين أيدي الشعوب الصاعدة؛ ومن حسن الحظ، أنه مامن شيء أكثر توقعاً من الديمقراطية.

وعلى النقيض مما يعتقد الكثيرون في هذه الأيام، لا يمكن الجزم نهائياً باستقرار الولايات المتحدة كقوة وحيدة جبارة، ولا بانحلال الامبراطورية السوفييتية. والشيء الوحيد الأكيد هو أن «القلب» ـــ بالمعنى الذي أعطي

لهذه الكلمة في الفصل السابق — سيكون في داخل إحدى « المجالين المهيمنين » ، وأن شرق أوربا سينضم إلى « اقتصاد السوق »[1] . أما بالنسبة لبقية العالم ، فسوف يتوقف كل شيء على الأسلوب الذي ستدار به التغييرات . وإذا عرفت أوربا الغربية كيف ستربط مصير شرقي القارة بمصيرها ، عندئذ ، سيكون بمقدورها أن تصبو لتصبح عن جدارة بمثابة « القلب » بالنسبة للاقتصاد العالمي ، لأنها الأكثر سكاناً ، والأكثر ثروة ، والأكثر نشاطاً ؛ وإلّا فإن الأكثر حظاً بالحصول على وظيفة « القلب » العالمي هي اليابان .

ومما يلاحظ في داخل كل من « المجالين المهيمنين » زيادة هائلة بتبادل البضائع ، والناس والمعلومات وهي أسرع من زيادة المبادلات مع الخارج . ففي كل منهما تتكون مجموعة متماسكة ومغلقة . وفي كل منهما تتجه القوة الاقتصادية الرئيسية — اليابان من ناحية والسوق الأوربية من ناحية أخرى — للتفوق على القوة العسكرية الرئيسية — الولايات المتحدة من جهة والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى — . هناك إذن تكامل وانحلال في وقت واحد .

ولكي نفهم إلى أين ستقودنا هذه الحركة المزدوجة ، وأي من « المجالين المهيمنين » سيتمكن من التغلب على الآخر ، يستحسن قبل كل شيء استعراض وإيضاح وقائع التطور التي تجري فعلاً في كل منهما .

وكما سبق وذكرنا ، فإن المقصود بـ « المجال الباسيفيكي » هو مجموعة البلدان الواقعة داخل وحول « المحيط الباسيفيكي » : أستراليا ، وبلدان جنوب

---

(١) المقصود باقتصاد السوق ، هو قانون العرض والطلب .

شرق آسيا ذات التطور السريع أي، اليابان، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وأندونيسيا، وسنغافورة، وتايوان، والفيلبين، وهونغ كونغ، بالإضافة إلى جميع بلدان القارة الأمريكية. ولا يدخل في هذا المجال كل من الصين وفيتنام.

إن هذه المنطقة الهائلة الاتساع هي اليوم مركز لتفجر سكاني عظيم، والإنتاج فيها يمر بمرحلة نمو كبير كما تتضاعف فيها شبكة المواصلات وتزداد سرعة يوماً بعد يوم، وتزداد التجارة داخل هذا المجال ومع بقية العالم الخارجي.

وهكذا يشهد العالم ولادة مجال اقتصادي حقيقي ومتكامل، تنتقل السلطة فيه من أحد شواطئ المحيط إلى الشاطئ الآخر. ونظراً لأن الظاهرة البارزة التي تجري في داخلها، هي تقهقر الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الكثيرين لا يزالون يرفضون تصديقها، خاصة وأن أمريكا لا زالت أعظم قوة عسكرية ويزيد مخزونها على اثني عشر ألف رأس نووي.. أما الأمريكيون أنفسهم فيقيسون قوتهم الكلية ـــ العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والديمغرافية ... ـــ ويراقبون انتصار وهيمنة الدولار، ويقدرون حصتهم في السوق العالمية ويحلمون بثروات السوق المالي (الوول ستريت)، ويخافون على حجم بنوكهم، ويغارون على قوة رأسمالهم، ويصابون بالدهشة من ضخامة العرض العام للشراء (O.P.A.) ويغتبطون من هيمنة اللغة الإنكليزية، ويختالون عجباً من إبداعية السينمائيين في هوليود. وعندما يلمِّح الناس لهم بأحاديثهم عن الانحسار الأمريكي، يجيب هؤلاء بأن انخفاض حصة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي يرجع إلى إعادة إعمار البلدان التي خربتها الحرب العالمية الثانية ـــ أي أوربا الغربية واليابان ـــ، وليس لضعف حقيقي بالاقتصاد

الأمريكي، فالولايات المتحدة لا تزال قوية وديناميكية وقليلة الديون نسبياً. وأخيراً يؤكد هؤلاء بأنه: إذا صحَّ هذا الانحسار الأمريكي المهيمن في يوم من الأيام فسوف تعرف الولايات المتحدة كيف توجه الضربة الضرورية لكي تجدد نشاط شرايينها وتطلق العنان من جديد لنهضتها، وفي جميع الحالات ستبقى أمريكا الشمالية «بنت أوربا» وستحرص باستمرار على الاتجاه نحو «المحيط الأطلسي» والبحر المتوسط[٢] وليس باتجاه المحيط الباسيفيكي !!!....

غير أنني لا أجد في هذه الحجج ما يُقنع، وأعتقد أن الصناعة هي القاعدة الوحيدة التي يستند إليها اقتصاد أي بلد، وأن مؤشرات الانحسار المتعلقة بأمريكا أصبحت في الواقع تتقاطع بشكل لا يمكن إنكاره. وسأحاول فيما يلي استعراض المؤشرات الرئيسية لهذا الانحسار:

- إن إنتاجية الصناعة الأمريكية تزداد بسرعة تقل ثلاث مرات عن سرعة الصناعة اليابانية وأقل مرتين عن إنتاجية الصناعة في أوربا الغربية.
- لم تظهر في الولايات المتحدة أية منتجات جديدة في السنوات الأخيرة باستثناء «الميكروبروسيسور» (le Microprocessur)[٣].
- بالنسبة للسلع الاستهلاكية التقليدية، فإنها لا تصنع في الولايات المتحدة بطريقة تمكنها من التنافس.

---

(٢) في اعتقادي الشخصي أن تصرفها حيال أزمة الخليج الأخيرة تؤكد هذه الاستراتيجية، فهي ترمي من وراء وضع اليد على نفط الشرق الأوسط والتحكم بتسويقه وأسعاره، إلى بعث النشاط لاقتصادها الخامل حالياً. المعرب

(٣) الميكروبروسيسور: هو جهاز الكتروني صغير جداً مهمته التحكم بدقة متناهية في صُنع وإنتاج أشياء أو سلع بالجملة، أو القيام بمهمات أخرى تحتاج إلى الدقة والاستمرار.

ـــ لا تصدر الولايات المتحدة عملياً، انطلاقاً من أراضيها، سيارات أو أجهزة تلفزيونية أو أدوات منزلية، رغم الجهود التي تبذل لإعطاء الاقتصاد الأمريكي نوعاً من القدرة على التنافس المصطنع، وذلك عن طريق التضخم النقدي.

ـــ بالنسبة للمنتجات التكنولوجية، التي تمثل ثلثي صادراتها وثلاثة أرباع إنتاجها ـــ فإن ميزانها التجاري يزداد عجزاً يوماً بعد يوم.

ـــ أما المنتجات ذات التكنولوجيا العالية جداً، فإنها لم تحافظ على مكانتها إلّا بفضل القطاعات التي كانت خلال فترة طويلة في وضع يكاد يكون احتكارياً ـــ ولكنها لن تبقى على هذا الوضع أبداً في وقت قريب جداً ـــ ويشتمل هذا القطاع:

١ ـــ المعلوماتية (L'informatique).

٢ ـــ وغزو الفضاء بما في ذلك برنامج حرب النجوم.

ـــ وأخيراً بقية الصناعات، تضاعف عجزها ست مرات خلال الأعوام العشرة الماضية.

صحيح أن للشركات الأمريكية الكبرى فروع كثيرة في الخارج، لا تذكر منتجاتها وميزانياتها في جداول الإحصاءات التجارية إلّا على سبيل إعادة مداخيلها المالية للشركات الأم، ولكن كل ما ليس مصنوعاً داخل الولايات المتحدة نفسها، لا يفيد الاقتصاد الأمريكي إلّا بشكل غير مباشر.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن العجز الصناعي التجاري يصحبه تراجع لدور الولايات المتحدة في الاقتصاد الكوني: ومما يذكر أن حصة

أمريكا في السوق الصناعية العالمية خسرت خلال خمسة عشر عاماً، ست نقاط، بينما كسبت اليابان خلال الفترة نفسها حوالي خمس عشرة نقطة. أما حصتها في السوق العالمية للآلات ــ المنتجات الأساسية للمنافسة الاقتصادية بالنسبة لأي بلد صناعي ــ فقد انخفض من ٢٥٪ إلى ٥٪ فقط خلال ثلاثين عاماً بينما ارتفعت حصة اليابان من هذه الآلات من ٠٪ إلى ٢٢٪.

ولتمويل هذا العجز، لجأت الولايات المتحدة لتسهيل تطور استخدام الدولار من قبل المستقرضين الأجانب، وفي التعويم العام للعملات، وأدى ذلك إلى جعل هذه العملة الصعبة عالميةً كأداة للقياس، وللمدفوعات وللاحتياط. واستناداً إلى هذا الأساس ارتفعت ديون الولايات المتحدة بشكل هائل، حتى أصبح متفوقاً على موجوداتها في الخارج، وباتت الولايات المتحدة بالذات ــ أي الدولة ــ عاجزة عن تمويل نفقات الصحة والتعليم والمحافظة على النظام الاجتماعي؛ وأصبحت الجسور والمدارس والمستشفيات تعاني من هذا الضعف. ولكيلا تلجأ الحكومة الفيدرالية إلى فرض ضرائب جديدة ــ مهما كان نوعها ــ، عمدت إلى تخفيض النفقات الخاصة بالبنى التحتية، وأخذت تستقرض من السوق ــ وهذا يعني الاستقراض من اليابان أساساً ــ لكي تمول عجزها.

زد على ذلك أن الادخار الأمريكي يزداد ضعفاً مما يؤدي إلى جعل تمويل الاقتصاد أكثر تعسفاً. أما الدورات المالية (les circuits financiers) الخاصة فتبدو عاجزة عن مقاومة هذا التطور: فهي توجه القروض باتجاه الصناعة التقليدية أكثر من توجيهها نحو صناعات المستقبل، ونحو الخارج بدلاً من

التوجه إلى داخل البلاد ، ونحو الشركات الكبرى بدلاً من الشركات الصغرى ، ونحو الزراعة بدلاً من الصناعة .

ومن المعروف أن انخفاض الادخار ، معناه فقدان الحس نحو الصناعة ، وغياب الرؤية البعيدة لرغبات المستهلكين في السوق العالمية . والخلاصة : ما من شيء يهيؤ أمريكا لإنتاج السلع التي ستحتاجها ولا لتصدير ما يمول دينها !!...

ترجع هذه التطورات في أساسها إلى التطورات الثقافية العميقة : فالصورة التي ترسمها الأمة الأمريكية لنفسها تتركز أكثر فأكثر على الحنين لأمجادها الخاصة . وإن عبادة الحاضر ، وضعف الحس بالأفق الواسع لدى أمة أصبحت منطوية على نفسها رغم ماضيها العالمي الرائع ، كل ذلك يفسر بشكل أفضل هذه الظاهرة الغريبة أكثر من أي بحث اقتصادي .

وإني لأرى شخصياً ما الذي يمكن أن يُغير هذا التوجه خلال الأعوام العشرة القادمة : والحقيقة لا شيء يوحي بظهوره في أمريكا — اللهم إلّا بعض الانتفاضات النفسانية غير المتوقعة — كما لا يبدو في الأفق أي جهد استثماري صناعي ، ولا أي مؤشر لارتفاع نسبة الادخار ، ولا دليل على إنجاز منتجات جديدة ، ولا أي رغبة تجارية شجاعة . وحتى في صناعة الأسلحة ، والطيران وغزو الفضاء والمعلوماتية ، حيث لا تزال الولايات المتحدة في أوج تقدمها ، فإن الشركات الكبرى المنافسة تتكاثر في البلاد الأخرى مما يحمل على الاعتقاد بأن حصة الولايات المتحدة في الأسواق التي لا تزال تسيطر عليها قد تتراجع .

لقد بدأ الإحساس بهذا الانحسار البطيء على مستوى حياة الدولة وعلى

حياة المستهلك الأمريكي، وسوف يترتب على ذلك انتقال مركز الولايات المتحدة الاقتصادي نحو البلدان والمناطق المطلة على المحيط الباسيفيكي. وهذا التغيير، أصبح بمثابة الصفة الرئيسية للتطور الذي يجري حالياً في الولايات المتحدة: فمبادلاتها مع أوربا لا تزيد بنفس الوتيرة التي تزيد بها وتائر تجارتها عبر المحيط الهادي (أي الباسيفيكي) فقد تجاوزت هذه الأخيرة بمقدار النصف عن تجارتها عبر المحيط الأطلسي. وإذا اعتبرنا الوتيرة الحالية كأساس نقيس عليه، فإن تجارتها مع بلدان المحيط الباسيفيكي سوف تتضاعف قبل نهاية القرن الحالي.

والواقع أن تجارة الولايات المتحدة الحالية عبر المحيط الباسيفيكي هي تجسيد فظّ للانحسار النسبي الأمريكي. ولما كانت حركة البضائع في جوهرها ذات اتجاه وحيد فإن العجز الأمريكي مع آسيا أصبح يُشكل حالياً $\frac{٢}{٣}$ العجز العام لتجارة الولايات المتحدة الخارجية، ويعادل $\frac{١}{٣}$ المبادلات أي حوالي مائة مليار دولار سنوياً نصفها مع اليابان وحدها.

ويفسر الكثيرون هذا العجز الأمريكي بأنه ناتج عن أساليب الحماية التي تطبقها الحكومة اليابانية، ومن بينها قِدَم شبكات التوزيع الياباني التي تعود لأوائل القرن الحالي. وفي اعتقادي أن هذا التفسير سطحيٌّ جداً وساذج. فمما لا شك فيه أن الحماية اليابانية تزيد من خطورة العجز الأمريكي، ولكنها لا تكفي لوحدها لخلق هذا العجز: وأن أي حماية لا يمكنها أن تقاوم وتصمد بشكل دائم قدرة المنتجات على المنافسة الفعلية.

والواقع أن كل شيء يشير بأن السلطة الاقتصادية في «المجال الباسيفيكي»، فيما يتعلق بالأمور الجوهرية ــ أي بسيطرة الاستثمارات الكبرى التي تقوم عليها الصناعة ــ هي اليوم مستقرة في اليابان.

وتجدر الإشارة بهذه المناسبة إلى أن البلدِ المهزوم في الحرب العالمية الثانية، قد انتقل خلال العشرين عاماً الماضية من مستوى البلدان النامية إلى مستوى البلد ذي القوة الاقتصادية العظمى. وفي هذا الميدان أيضاً تعتبر المؤشرات الرئيسية صناعية؛ فالشركات اليابانية تنفق ضعف ما تنفقه الشركات الأمريكية على تحديث صناعتها. وتؤمن اليابان حالياً نصف الإنتاج العالمي من «الحاسوبات المصغرة» (les Microprocessenss) مقابل ٣٨٪ فقط تنتجها الولايات المتحدة، و ١٠٪ لأوربا بمجموعها، علماً بأن قيمة استهلاك السوق العالمية لهذا العنصر التكنولوجي الرئيسي يقدر الآن بحوالي ٥٠٠ مليار دولار. والشركات اليابانية تلجؤ دائماً لتحديد سلع الاستهلاك التي تنوي إنتاجها في وقت مبكر جداً، وتدخل فيها أحدث المبتكرات التكنولوجية الضرورية، وكمبدعة للسلع الرئيسية الجديدة فإن الشركات اليابانية قادرة على طرح استثمارات غير مجزية في ظاهرها، وتخفيض أسعارها سعياً وراء الهدف الوحيد: وهو السيطرة والمحافظة على أكبر حصة في السوق العالمية.

لقد عرفت اليابان الأشياء والتكنولوجيات والنماذج الضرورية لصناعة الغد العالمية: فالأتمتة والعمل الدؤوب لتصغير أحجام الأجهزة المنتجة التي يتم تصورها في بلدان أخرى، يجري تطورها في اليابان، على غرار ما تم بالنسبة للآلة البخارية التي طورت في إنكلترا دون أن تكون قد اخترعت فيها فعلاً.

إن تفسير هذا الصعود الياباني بالقوة، يرجع لأسباب ثقافية أساساً: ففي كل مرة يولد فيها «قلب» جديد يكون ذلك رد فعل ثقافي على تحدٍ جغرافي أو عجز مادي. وفي هذه الحالة كان ضيق الأرض القابلة للسكن محرضاً على الاتجاه نحو «تصغير حجم الأشياء» كما أدى الخوف من العزلة إلى تطوير وسائل الاتصال، ودَفَع العجزُ بالطاقة إلى البحث عن بدائل «معلوماتية» للتنقل؛ وكانت كثرة الهزات الأرضية سبباً في تطوير الأشياء الخفيفة الحمولة والرخيصة التي يمكن إبدالها بسهولة. وأخيراً فإن امتداد تاريخ اليابان العنيف عبر الزمان، اضطر المجتمع الياباني إلى أن يتعلم كيف يتحكم بإدارة التغييرات بشكل فعال وإيجابي؛ ولهذا فإن الكلمة التي تعني «التغيير» باللغة اليابانية «نيماواشي» (Nimawashe))، تعني أيضاً: نقل الغراس من مكان إلى آخر؛ مما يدل على أن التغيير في اليابان يتم في الوقت نفسه، بطيء ـــ لأنه يتطلب إجماعاً من كل أصحاب العلاقة ـــ وكامل وسريع عندما يكون جاهزاً للتنفيذ.

هذه الحقائق الثقافية تدفع اليابانيين، أكثر من أي شعب آخر، للمراهنة دائماً على المستقبل: لذلك نجد أن **الادخار عندهم أكثر من الاستثمار**، والشبكات التجارية الخارجية أكثر من التجهيزات الجماعية الداخلية.

وهكذا نرى أن اليابان تملك الشروط الضرورية لتصبح «قلباً عالمياً». فهي تملك الرؤية البعيدة لصالحها، والقدرة على العمل المنتج، والإرادة الصلبة لفرض النوعية، والسيطرة على تكنولوجيات الاتصالات الحديثة، وهي مؤهلة

لابتكار وإنتاج السلع الاستهلاكية الشعبية الجديدة، والرغبة بالتعلم والديناميكية التجارية مع الخارج.

وقد أصبحت اليابان فعلياً، دون أن تصرح وتتباهى بذلك، أو تسمح بالإفصاح عنه، «القلب المهيمن» في «المجال الباسيفيكي». فهي تبسط سيطرتها تدريجياً على الأسواق المحيطة والشبكات الصناعية: وقد أصبحت استثماراتها الصناعية في الجزء الآسيوي المجاور للمحيط الباسيفيكي تزداد سنوياً بمقدار الثلث، كما أصبحت تسيطر في هذه المنطقة حالياً على أكثر من ثلث الشبكات التجارية، وحوالي نصف توزيع سلع الاستهلاك العادية الكثيرة الانتشار.

وفي بلدان جنوب شرق آسيا ذات النمو السريع (كوريا، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة) تجد الصناعات اليابانية أبواباً واسعة تزيد في سرعة نموها؛ علماً بأن نسبة معدلات النمو السنوي في هذه البلدان المذكورة يزيد عن ١٠٪. وقد صعدت في هذه المنطقة «أربعة تنينات»(٤) إلى مستوى البلدان الأكثر تطوراً في أوربا. زد على ذلك أن نسبة زيادة عدد السكان في هذه البلدان لا تزال مرتفعة، وهذا يعني الزيادة بعدد المستهلكين..!. والبلدان الآسيوية المجاورة للمحيط الباسيفيكي، تنتج حوالي $\frac{١}{٦}$ الدخل القومي العالمي (P.N.B)، وسوف يتعادل هذا الدخل في عام ٢٠٠٠ م مع الدخل الوطني

(٤) أطلق لقب «التنينات الأربعة» على بلدان جنوب شرق آسيا التالية: «كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وهونغ كونغ» لأنها استطاعت رغم تخلفها وفسادها السابقين، أن تصعد خلال فترة قصيرة إلى مستوى الدول الصناعية الحديثة وارتفع دخلها القومي إلى مستويات قريبة من دول أوربا الغنية.

الإجمالي لبلدان الأسرة الأوربية، أو الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأصبح التبادل التجاري فيما بينها يمثل $\frac{١}{١٠}$ من التجارة العالمية، أي أنها تزيد على حجم التجارة عبر المحيط الباسيفيكي. ومما يلاحظ أيضاً أن وتائر نموها السنوي سريعة لدرجة يمكن أن تجعلها خلال الأعوام العشرة القادمة معادلة لنصف $\frac{١}{٢}$ التجارة العالمية، وبمعنى أدق، ستكون نصف التجارة العالمية محصورة في المنطقة الواقعة حول المحيط الهادي. والواقع أن «ستة من الموانئ الثمانية الكبرى» في العالم تقع على الشواطئ الآسيوية للمحيط الباسيفيكي وأكثر من نصف النقل الجوي للبضائع في الكرة الأرضية يمر في أجواء هذا المحيط، وسوف يتضاعف بحوالي ست مرات عند نهاية هذا القرن !!!..

ومما يجدر ذكره، أن هذه التجارة ستكون بمثابة «مُسَرِّع» هائل للتنمية الاقتصادية اليابانية، ولدور اليابان في اقتصاد «المجال الباسيفيكي» الذي تسيطر عليه؛ وسوف تتضاعف فعاليات اليابان بسبب تخفيض الصعوبات الرئيسية التي يتميز بها هذا «المجال» — لأن اليابان تقع في وسط هذا المجال —.

ومن المعروف منذ القدم، أن الجوار الجغرافي كان دائماً المفتاح الأساسي لإدراك الانتماء إلى عالم واحد، ولظهور العادات والتقاليد التجارية المشتركة ونمو التعاون الصناعي. هذا مع العلم، بأن المسافات بين البلدان المجاورة للمحيط الباسيفيكي طويلة جداً، مما يزيد بصعوبة تبادل الأفكار والعمل والبضائع بالشكل السريع والخلاق الذي يفوق أمثاله في القارة الأوربية

وفي الولايات المتحدة. إن ذلك لا يغرب أبداً عن أذهان اليابانيين، فلكي يمكن لليابان أن تتفوق على منافسيها ــ ومنهم الولايات المتحدة ــ وتحول المحيط الباسيفيكي إلى خصم حقيقي للمحيط الأطلسي وأوربا، لا بد لها من أن تبذل الجهود الجبارة والحقيقية لتسريع الاتصالات والمواصلات الضرورية في هذا المحيط الواسع.

والواقع، أن هذا الهدف، تحقق فعلاً في ميدان نقل المعلومات: الهاتف، والتيلكس، والتليفاكس، والكابلات، والأقمار الصناعية؛ هذه الوسائل التي تسمح في كل لحظة بنقل الرسوم والمخططات والحسابات والرسائل والصور والبرامج الضرورية للإنتاج الصناعي ولاستهلاك الأشخاص، إلى كل أنحاء الكرة الأرضية، ويعتبر اليابانيون في المقدمة بالنسبة لهذا القطاع وليس ذلك مجرد صدفة. فمن أجل نقل البضائع والأفراد عبر المحيط الباسيفيكي يجب أن يتم ذلك بأقصى السرعة بواسطة الطائرات والسفن.

وتجري حالياً، دراسات لإنتاج طائرات عظيمة السرعة تصل سرعتها إلى ٣٫٥ مرة سرعة الصوت، بل قد تصل سرعتها إلى ٥ مرات سرعة الصوت. وبفضل هذه الطائرة سيكون الوقت بين أي نقطة وأخرى حول المحيط الباسيفيكي ــ مهما كان بعدها ــ لا يتجاوز الساعتين انطلاقاً من مدينة طوكيو.

وهناك مشروعات فرنسية (ATSF)، ومشروعات بريطانية (HOTOL)، ومشروعات ألمانية (SANGER) بالإضافة إلى مشروعات أمريكية ويابانية لحل

هذه المشكلة المعقدة. وإن نجاح مثل هذه المشاريع يحتاج إلى حل مسائل تكنولوجية رئيسية في ميدان «المواد» و «عمليات الدفع» و «الآيروديناميك» بالإضافة إلى مشاكل المحروقات والمعدات الجديدة، وإيجاد محرك يؤمن الإقلاع والانتقال من سرعة الصوت إلى ما فوق هذه السرعة بعدة مرات والدخول إلى طبقات الجو العليا (الاتموسفير) ثم الهبوط إلى الأرض.

إن هذا الإنجاز العظيم لا يزال بعيداً عن التحقيق، ونظراً لأن اليابانيين هم أصحاب المصلحة الأوائل في هذا الموضوع، فإنهم يعملون على تحقيقه بجد وفعالية، ومن المعقول بأنهم سيتمكنون من إنتاج مثل هذه الطائرة، ومن المؤكد أيضاً أنهم سيتعاونون مع الولايات المتحدة للوصول إلى هذا الهدف. إذ من المعروف فعلاً أن «شركة بوينغ» الأمريكية تتعاون منذ مدة مع شركة «ميتسوبيشي» اليابانية، من أجل إنتاج الطائرة (٧٦٧) المعدلة عن الطائرة «البوينغ ٧٧٧». وسوف تسمح هذه الطائرة لبلدان المحيط الباسيفيكي لأن تعيش في زمن مماثل للزمن الذي تعيش فيه البلدان الأوربية في هذه الأيام، من ناحية سرعة الاتصال والتنقل. وتستعد اليابان لمثل هذا الوضع: فهي تعمل منذ زمن على بناء جزيرة صناعية مقابل مدينة طوكيو، لكي تقيم فوقها مطاراً جديداً تتوفر فيه جميع وسائل الاتصالات المستقبلية، كما يمكنه استقبال الطائرات الحديثة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت بعدة مرات.

ومن الطبيعي أن يرافق هذا الإنجاز تقدم بنفس الوتيرة والاتساع في ميدان النقل البحري لأنه ضروري جداً ومتوقع. وتجري الاستعدادات الفعلية

لصنع بواخر أكثر سرعة وأكثر اقتصاداً بالطاقة من البواخر الموجودة حالياً ، وسوف تضمن مثل هذه البواخر بأن تجعل جميع الموانئ الآسيوية على مسافة لا يزيد اجتيازها عن يوم واحد انطلاقاً من اليابان كما ستخفض مدة اجتياز المحيط الهادي إلى ثلاثة أيام فقط . ومن المنتظر تحقيق هذا المشروع خلال مدة لا تزيد عن خمسة عشر عاماً .

ولكي تتم السيطرة على التقنيات الضرورية لوضع هذه المشاريع الطليعية موضع التنفيذ ، لا بد من تحقيق المزيد من التقدم الضروري في ميادين « الديناميكية ، والمواد ، والدفع الذاتي » وكما فعلت السفينة « غالير la Galère »(٥) والسفينة « الفلوت la Flute »(٦) ، في زمنهما ، عندما جعلتا مدينتي « البندقية » و « أمستردام » تلعبان دور « القلب » في القرون الوسطى ، فإن اليابان ، لكي تصعد بنفسها إلى مرتبة « القطب المهيمن » لا بد لها من أن تبعث الحياة من جديد في ترساناتها البحرية التي أهملت في السنوات الماضية لصالح ترسانات البحرية في كوريا الجنوبية .

وأخيراً ، لليابان مصلحة حيوية في إنجاز خطوات واسعة متقدمة في وسائل النقل البري أيضاً ، وهذا ما تقوم به بالفعل حالياً : فقد حققت صناعة

---

(٥) La Galère : سفينة حربية وتجارية طويلة ومنخفضة الأطراف تسير بالأشرعة والمجاذيف ، اشتهرت بسرعتها، وقد استخدمها البرتغاليون في رحلاتهم الأولى حول رأس الرجاء الصالح في طريقهم إلى الهند ، وفتحت الطريق للاستعمار الهولندي والبريطاني والفرنسي في القارة الآسيوية .

(٦) La Flûte : سفينة حربية قديمة ، مخصصة لنقل العتاد والتموين .

السيارات في اليابان تقدماً هائلاً ضمن « المجال الباسيفيكي » بكامله ، وسوف تضاعف حصتها من إنتاج السيارات داخل الولايات المتحدة بالذات قبل عام ١٩٩٢ ، وتسعى جهدها الآن لإنتاج محركات ثورية تعمل بالهيدروجين. وفي الأعوام الخمسة عشر المقبلة ستتمكن القطارات المغناطيسية ذات السرعة العظيمة من جعل جميع المدن اليابانية على مسافة لا تزيد عن الساعة انطلاقاً من طوكيو وإليها ، وتحول الجزر اليابانية إلى « حاضرة » موحدة أو بالأحرى إلى « قلب عملاق » قادر على احتلال المكانة التي تطمح إليها في الكرة الأرضية.

وهكذا نرى أن اليابان تضع نفسها فعلياً في المركز المالي العالمي : فالأرباح والفوائد والعملات الصعبة تتراكم منذ فترة في هذا « المركز العملاق » ، وقد أصبحت البنوك العشرة العالمية الكبرى حالياً جميعها يابانية ، وجهاز القرار ــ هذا الائتلاف العجيب الذي يتكون من رجال الأعمال وكبار موظفي الدولة ــ يفرض مستوىً رفيعاً من المستندات المالية ، ومن النقد ، بهدف امتلاك قوة شرائية هائلة غايتها الأساسية السيطرة على أمريكا وأوربا !!... وإن ارتفاع قيمة « الين » ــ العملة اليابانية ــ لم يحل دون غزو المنتجات اليابانية للعالم ؛ وقد ساهم « الين الياباني » خلال عشرة أعوام بجعل القيمة الفعلية لأسهم البورصة اليابانية ــ أي سوق الأسهم ــ ترتفع من ١٠٪ إلى ٥٥٪ من مجمل قيمة الأسواق المالية العالمية ، بينما انخفضت القيمة المالية للأسهم المالية الأمريكية من ٤٠٪ إلى ٢٠٪ من مجمل قيمة الأسواق المالية العالمية.

وبفضل صادراتها وحركات رؤوس أموالها ، تكدس اليابان سنوياً حوالي ٢٠٠ مليار دولار من الفائض وتستثمر بواسطتها شركات جديدة في جميع

بلدان العالم، وبشكل خاص في الولايات المتحدة ($\frac{٢}{٣}$ المشتروات والالتزامات اليابانية تتم داخل أمريكا) . فقد اشترت اليابان حتى الآن الجزء الأساسي من عقارات المكاتب في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى العديد من الشركات المتوسطة الأحجام. وعلى سبيل المثال: إن مجموعة «ميتسوي» (MTSUI) اليابانية، تملك الآن $\frac{١}{٣}$ رأسمال ٧٥ شركة أمريكية، يبلغ رقم أعمالها الإجمالي ١٧ مليار دولار، وهي تأمل بأن تضاعف عدد فروعها قبل نهاية عام ١٩٩٠ الحالي.

وفي عام ١٩٨٩، استثمرت الشركات اليابانية أكثر من السنة التي سبقتها في الشركات ذات الاستثمارات الاستراتيجية. ومن المؤكد الآن، أن اليابان ستسيطر على مجموع حركات «الصور» عبر المحيط الباسيفيكي[٧]. ولأسباب متواضعة تتعلق باقتصاديات الميزانيات أنهت الولايات المتحدة الأمريكية عملياً برامج بحوثها في هذا الميدان؛ وسوف تتسلم اليابان الإشراف على «أنماط» (Normes) أجهزة التلفزيون العالية الدقة في مجمل «المجال الباسيفيكي» وستفرض بالتالي معداتها وموادها ـ أي برامجها ـ على المستهلكين الأمريكيين الذين ستبيعهم جميع أنواع أجهزة التلفزيون وجميع البرامج التي تصورها بواسطة «الكمبيوترز». وفي هذا الزمن الذي تسيطر فيه الصورة

(٧) إن نظرة سريعة على برامج التلفزيون الخاصة بالأطفال تؤكد تفوق اليابان في هذا الميدان وقد أكدت الصحف الفرنسية عام ١٩٨٨ أن اليابان تسبق أوربا في مجال الأجهزة السمعية والبصرية والمعلوماتية والبرامج المصورة بما لا يقل عن عقد من الزمن.
المعرب

وتفوق أكثر فأكثر على الأشياء، فإن الدور الأمريكي إذا لم يتدعم بصورة أو بأخرى، وإذا استمر تراجعه فسيكون العامل الحاسم الأساسي في انحسار الولايات المتحدة.

وسوف تجد أمريكا نفسها، في هذه الحالة متجهةً إلى وظيفة شرقية ثانوية؛ علماً بأنها لا تبيع حالياً لليابان سوى المنتجات الزراعية (تقدر مساحة الأرض المخصصة للإنتاج الزراعي الذي يصدر لليابان بما يزيد عن المساحة الإجمالية للجزر اليابانية). وهكذا نرى أن الولايات المتحدة تتحول فعلياً إلى مخزن حبوب تابع لليابان، كما كانت «بولونيا» بالنسبة «للفلاندرز»[٨] في القرن السابع عشر. والواقع أن المودعين اليابانيين هم الذين يقدمون جزءاً هاماً من أجور الموظفين المدنيين والعسكريين الأمريكيين، أما الجامعات الأمريكية فتخرِّج وتدرِّب حالياً الكوادر الرئيسية لمنافسها الأكبر، اليابان..!.

ومن الطبيعي، ألّا تقبل الولايات المتحدة، استمرار هذه الإهانات التي تترتب على التبعية لليابان؛ وعندما سيتبلور الوعي للنتائج الجغرافية الاستراتيجية والثقافية لهذه التطورات، سوف تطرح أمريكا على نفسها السؤال الخاص بهويتها الشخصية (الذاتية)، وفي هذه اللحظة ستتصرف بكثير أو بقليل من السعادة..!.. وسيقترح عليها البعض، بل لقد اقترحوا عليها بالفعل منذ فترة، بأن تقلِّص انفتاح اقتصادها على العالم — أي أن تعود إلى عزلتها التقليدية —. وفي اعتقادنا أن اليوم الذي ستعمد فيه الولايات

(٨) الفلاندرز: هي المنطقة الجغرافية الواقعة على بحر الشمال والتي كانت تتألف من أجزاء تابعة لفرنسا حالياً، وتضم جزءاً آخر تابعاً لبلجيكا.

المتحدة إلى مقاومة التسلط الياباني على شركاتها الرئيسية ليس بعيداً؛ وسوف تستند، في هذه الحالة، إلى مبررات الأمن الوطني وإلى أسباب استراتيجية من الدرجة الأولى. ومع ذلك ليس من المحتمل، إلّا في حدود ضيقة، أن تتمكن الولايات المتحدة من حماية نفسها لمدة طويلة ضد هذه التطورات العميقة جداً، والمتعددة الأشكال؛ ومن بينها الأشكال الثقافية المفرطة؛ ذلك لأنها لا تملك مطلقاً الوسائل اللازمة لتمويل الاستثمارات الضرورية الوحيدة القادرة على حماية «المجال الباسيفيكي» والطرق المؤدية إلى مصادر تموينه. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن اليابان تقدم، منذ مدة، أكثر من ثلث التكنولوجيات الضرورية لتطوير وتحديث الأسلحة الأمريكية، وسوف تلاقي الولايات المتحدة الكثير من المتاعب للعثور على طريق إنقاذٍ آخر، لتغيير العلاقات القائمة، وقطع التحالفات الحالية بين الشركات الأمريكية واليابانية، أي أن تتوفر لديها الشروط اللازمة والكافية للتقدم الوطني. ومن المناسب في هذا السياق، التأكيد بأن التجارة عبر المحيط الأطلسي لا يمكنها التعويض عن التوجهات الحالية الثقيلة. ومن المؤكد أيضاً أن الولايات المتحدة ستحاول التسلل إلى «المجال الأوربي» وقد تحقق بعض النجاحات الرمزية، إلّا أن ذلك لن يبدل أبداً المعطيات الأساسية التي تباعد بين شواطئ المحيط الأطلسي ـــ أي بين أمريكا وأوربا الموحدة ـــ!...

وهنا أيضاً لا يمكن إلّا أن ألاحظ شخصياً هذه الحقيقة، على الرغم من أنني لا أتمنى حدوث ذلك!. ولهذا سيكون على الولايات المتحدة إقناع نفسها بأنها لم تَعُـدْ سيدة العالم، في الوقت الذي تبرهن فيه الرأسمالية عن قوتها حتى في أوربا الشرقية!!..

وحتى في حالة التغلب على هذه الأزمات ــ التي سيتم التغلب عليها فعلياً ــ فسوف يشهد العالم تدعيماً سريعاً للروابط المؤسساتية لهذا « المجال الأوربي » وبنفس الوقت انغلاقه النسبي حيال بقية العالم.

هذا، وسوف ينتظم « المجال الباسيفيكي » بشكل مختلف جداً عن تنظيم « الأسرة الأوربية » أو بالأحرى « المجال الأوربي » ؛ فالبلدان التي تشكل « المجال الباسيفيكي » ليس لها نفس التاريخ ولا نفس الجوار الجغرافي والقرب، كما ليس لها نفس العلاقات الودية والنماذج ومستويات التطور التي تتميز بها القارة الأوربية العجوز. يضاف إلى ذلك وجود عقبة أكثر صعوبة : ألا وهي أن كل عملية تشريعية مفرطة ستؤدي بالضرورة إلى كشف الغموض السائد في علاقات السلطة بين الولايات المتحدة واليابان في الوقت الحاضر، مما لا يمكن أن تقبل به البلدان على المدى القريب والبعيد ؛ كما أن التنظيم التشريعي « للمجال الباسيفيكي » لا يمكن استمراره إلّا بشكل غير رسمي، وهذا هو الشكل والأسلوب الغامض الذي يهدف لإنقاذ ماء الوجه لدولة عظمى تسير في طريق الانحسار !!...

أما الطريق الثاني، فهو عدم إقدام اليابان، على تنظيم « المجال الباسيفيكي » وحدها، ومن أجل مصلحتها الخاصة فقط. وهذه « الفرضية »، في اعتقادي، يكتنفها الكثير من المصاعب بسبب ثِقَل الذكريات المريرة التي لم تُمْحَ بعد من أذهان الأجيال الحالية[٩] في أمريكا أو اليابان، وقد يقول

(٩) المراد بهذه الذكريات، تلك المتعلقة بمآسي الحرب العالمية الثانية، ومحاولة اليابان السيطرة على المحيط الباسيفيكي وجنوب شرق آسيا وتدمير المصالح الأمريكية والأوربية، مما اضطر ←

اليابانيـون لأنفسهـم بسبب ذلك «يكفينـا مرة واحـدة»! إشارة لكارثـة هيروشيما ...

ومع ذلك، لا بد من الافتراض، بأن اليابان قد لا تتمكن، رغم فظاعة الذكريات، من أن تكبح، إلى ما لا نهاية، طموحها الذاتي بالعظمة إلى الحد الذي يجعلها ترفض رغبة بلدان «المجال الباسيفيكـي» باختيارهـا رضائيـاً «كقلبٍ» لهذا المجال !!.. أي أن ترفض إصرار بلدان المجال الباسيفيكي على اختيارها زعيمة لها !... إننا لا نستبعد بأنها يمكن أن تتظاهر بالعفاف وأن تحجم عن قبول ما تتمنى بأن تكونه فعلياً، لكي تتباهى وتقنعنا — أي أن تقنع أوربا وأمريكا — بأنها عازفة عن الزعامة، من أجل أن تصل إليها عملياً ودون معارضة أحد !...

إن «المجال الأوربي»، بالمقارنة مع «المجال الباسيفيكي»، يعتبر حالة معروفة بشكل أفضل ومنذ فترة قريبة بدا للجميع بأن مستقبله أصبح واضحاً إلى حد بعيد ومعروف نسبياً. لقد تغير كل شيء في داخل هذا المجال، فأصبح خاضعاً لمؤثرات متعددة جداً بحيث بات كل شيء فيه ممكناً: كالتجزئة والتشنجات، والتراجع إلى الخلف، والنزاعات.

ولكن الأسوأ ليس مؤكداً: فإذا كانت أوربا الغربية تتقدم حالياً نحو الوحدة، وإذا كانت أوربا الشرقية تسير بنفس الوقت نحو الديمقراطية، وإذا

— الولايات المتحدة للدخول في أفظع حرب دموية واستخدام القنبلة النووية، التي ذهب ضحيتها مئات الآلاف من اليابانيين خلال دقائق... المعرب

عرف هذا الجزءان الأوربيان استنباط أشكالٍ جريئة لكي يتوحدا ، فليس من المستبعد أن يصبح « المجال الأوربي » « القلب » المنتظر للعالم ، أو « الشكل التاسع » للاقتصاد العالمي . وليس من المستبعد أيضاً أن تتمكن العملة الأوربية « الايكو »(١٠) من الانتصار على « الين » الياباني إذا بذلت مزيداً من الفعالية والإبداع والعمل ؛ كما يمكن أن يتجاوز مستوى المعيشة في البلدان الأوربية أكثر المستويات المرتفعة في آسيا ، وبالنتيجة سوف تمتد وتنتشر القيم الأوربية لتشمل القارة الأوربية بكاملها .

قد تبدو هذه الرؤيا متفائلة جداً بالنسبة للبعض للأسباب التالية : فالتكامل السياسي في غرب أوربا لا يزال هشاً ، وعودة النشاطات القومية المتطرفة والخطرة في شرقي أوربا لا تزال خاضعة للصدف ، وأخيراً فليس بين جزئي أوربا الغربي والشرقي إلّا القليل من العلاقات الاقتصادية .

ولكني ، مع ذلك ، أعتقد أنه إذا استطاع « المجال الأوربي » معرفة كيفية تنظيم نفسه في الجزء الغربي ، وكيف يمكن أن يتغير في الجزء الشرقي ، وأن يهيئ الشروط الضرورية لاتحاد هذين الجزئين ، عند ذلك يصبح كل شيء ممكناً . علماً بأن مستقبل هذا « المجال » يتوقف على الانسجام والتزامن لهذه التطورات الثلاث المذكورة آنفاً .

---

(١٠) الايكو L'Ecu : هو الوحدة النقدية الأوربية التي تمت الموافقة عليها في بلدان السوق الأوربية المشتركة الاثني عشرة . وهذه الكلمة مؤلفة من ثلاثة أحرف هي : .E.C.U . تختصر الجملة التالية : Européen currency unit وتعني : عملة التداول في السوق الأوربية المشتركة . موسوعة لاروس

والواقع أن تنظيم أوربا الغربية يسير حالياً في الطريق الحسن، فالدول الاثنتا عشرة، التي التزمت ببناء الأسرة الأوربية، سوف تتوصل في وقت مبكر ومفيد إلى بناء «السوق الموحدة». وتستخلص منه النتائج الضرورية للتعاون في ميدان الضرائب والتربية، والبحوث العلمية، والحقوق الاجتماعية، وتجميع المؤسسات، وحماية البيئة. وسوف تذهب هذه البلدان بالضرورة بعد ذلك نحو الوحدة السياسية. لقد قرر المسؤولون في هذه البلدان البدء في خلق «عملة مشتركة»(١١)، ومصرفاً مركزياً، كما قرروا إدخال الديمقراطية في المؤسسات المشتركة. وسوف تفكر بعض الدول الاثنتي عشرة بتوحيد استراتيجياتها الدفاعية. ومهما تكن الصدف، فإن هذا الأسلوب يبدو لي حتمياً، اللهم إلّا إذا اتجهت الأمور التي تجري حالياً في أوربا الشرقية بشكل يناقض هذا التطور.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا حصل هذا التطور الهائل في أوربا الشرقية رغم أنه لم يكن يتوقعه أحد؟. والجواب: إن ما حصل في شرق أوربا كان الطريقة الوحيدة بالنسبة للاتحاد السوفييتي لكي يبقى قوة عظمى في سنوات الألفين — أي حتى نهاية هذا القرن —؛ وأنه لا يوجد ثروة بدون إبداع، ولا وجود للإبداع بدون ديمقراطية، كما لا يوجد حرية بدون وجود قابلية للانقلاب، أي بدون حرية رأي، ولا توجد ديمقراطية بدون «سوق».

ولما كان «النظام التجاري» يكتسح كل شيء، فإنه لا يمكن أن تكون هناك دولة قوية في إطار هذا النظام إلّا إذا احترمت قوانينه — أي قوانين

---

(١١) هذه العملة المشتركة هي الايكو (ECU)، كما سبق وأشرنا في أحد الهوامش السابقة.
المعرب

السوق ـــ. وإذا لم تنتسب إلى « نظام السوق ، أو النظام التجاري » كل من بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي بشكل خاص ، فإنها تحكم على نفسها بعدم القدرة على امتلاك وسائل القوة الضرورية ، وستنتهي في وقت قريب إلى الانهيار والزوال .

لقد أدركت النخبة ، في الخارج ، هذه الحقيقة ، كما فهم ذلك ، فيما بعد ، المسؤولون في داخل الأحزاب المسيطرة ، وكان أمامهم خياران لا ثالث لهما : الزوال كأمة أو تغيير النظام !. وهكذا لم يكن الأمر يحتاج إلى الشجاعة فحسب بل يحتاج إلى العقل والفطنة. فالرخاء الذي يسود الغرب يشكل برهاناً دامغاً يدعم هذه المقولة ويشجع أولئك الذين أدركوا هذه الحقيقة على المضي نحو تحقيق عمليات الإصلاح مهما كلف الأمر ..

وفي اعتقادنا ، أنه لابد للبلدان الشرقية لكي تقترب من « المجال الأوربي » أن تتطور تدريجياً في اتجاهات ثلاث ، وكل من هذه الاتجاهات يشكل نتيجة للاتجاه الذي يسبقه :

الاتجاه الأول : هو ظهور المجتمعات المدنية ، وسيادة القانون ، وإقامة المؤسسات الديمقراطية .

الاتجاه الثاني : نقد الإيديولوجية المسيطرة ووضع نهاية لدولة الحزب الواحد ، وتعميم الانتخابات الديمقراطية .

الاتجاه الثالث : تحول الأحزاب الشيوعية إلى أحزاب ديمقراطية اشتراكية .

وفي اعتقادنا أنه ما من بلد من بلدان أوربا الشرقية لا ترغب بهذه

التغييرات. غير أن ذلك لا يمكن أن يتم دون مصاعب وبشكل خاص داخل الاتحاد السوفييتي، لأن كل شيء لا يزال يستند حتى الآن على الحزب القائد، الذي يشكل مصفاة للنخبة، ولا يُستثنى الجيش من هذه المصفاة. والواقع أن هذه أول ثورة غير دموية في التاريخ؛ وقد لا تبقى الوحيدة في المستقبل.

أما ما يتعلق بالنتائج الاقتصادية لهذه التطورات، فإنها لن تنتظر طويلاً حتى تظهر بشكل ملموس.

ولن يطول الوقت حتى تنضم جميع هذه البلدان ــ أي بلدان أوربا الشرقية ــ إلى «النظام التجاري»؛ وستصبح اقتصادياتها «اقتصاديات سوق». وهنا أيضاً لا تتم هذه التغييرات بدون صدامات. ذلك أن الأمر في الواقع يتعلق بالانتقال من اقتصاد تدار فيه «السلع القليلة» بواسطة «طوابير الانتظار» واللجوء دائماً إلى استخدام القوة والعنف، إلى اقتصاد آخر تعالج فيه «السلع القليلة النادرة» بواسطة حرية الأسعار، واستخدام المال بدلاً من اللجوء إلى القوة والعنف. وسوف يتم ذلك، على الأرجح، عن طريق حل المسائل العاجلة ــ ولتبسيط الأمور ــ نذكر على سبيل المثال مشاكل أمريكا اللاتينية: مثل عدم كفاية شبكات التوزيع، وسيطرة الشبكات الموازية، والتضخم النقدي، والديون الخارجية التي لا تجد الحلول الإعجازية في أي مكان. لذلك سيكون على هذه البلدان مجابهة الواقع الفعلي لمستوى تطورها، وإعطاء الأسعار وظيفتها في توزيع السلع، وإنشاء إطار تشريعي يعطي للشركات السلطة الفعلية باتخاذ القرار.

وهذا سيتطلب تسوية القيم وسيؤدي إلى ظهور تفاوت هائل بالدخول ، أي عدم مساواة بين الناس !.

ومن هنا يمكن أن تنشأ الأزمات الحادة ، والرجوع إلى الوراء . كما حدث في الصين الشعبية[١٢] . ويمكن الافتراض أيضاً إمكانية تطبيق هذه الإصلاحات بشجاعة وروح عادلة ومهارة سياسية فائقة ، إلّا أن ذلك سيحتاج إلى الكثير من الوقت لكي تعطي نتائجها المرجوة . وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من السهل أن تشهد هذه البلدان في وقت قريب ، ظهور رجال أعمال ومتعهدين أكفاء قادرين على خلق مجالات واسعة للعمل ، كما لن تدخل رؤوس أموال إلى دائرة القطاع العام . ولضمان نجاح الإصلاحات الاقتصادية لا بد أن تَسْبِقها إصلاحات سياسية : فاللا مركزية السياسية وحدها قادرة على إضعاف سلطان التخطيط المركزي بما فيه الكفاية ، وتقلب سلطة القرار فتحولها إلى سلطات محلية ديمقراطية يمكنها مجابهة ردود فعل الرأي العام بفعالية . وعندما يتم وضع الشركات تدريجياً في أوضاع تنافسية بين بعضها البعض ، وتحرير الاستيراد وبيع العملات الصعبة بالمزايدة ، وإنشاء عملة صعبة قابلة للتبديل ، وتنظيم سوق لتبديل العملات ، وتحرير أسعار السلع المستوردة ، وأسعار السلع الاستهلاكية ، عندها فقط ، يمكن أن تصبح الشركات فعالة .

وأخيراً ، سوف تَشْهد جميع البلدان المعنية آثار التطورات السابقة ،

---

(١٢) يشير الكاتب هنا إلى الصدامات العنيفة التي حدثت في الصين صيف عام ١٩٨٩ ، واضطرار السلطة لاستخدام القوات المسلحة والعنف للقضاء على مظاهرات الطلاب والمثقفين الذين كانوا يطالبون بالحريات الديمقراطية والانفتاح نحو الغرب ، والانتقال إلى «نظام السوق» . المعرب

وظهور مجموعة من القيم المعنوية والوطنية تأخذ شكل الإصلاح الديني والثقافي، والعودة إلى قيم العمل والنجاح الفردي والثقة الكاملة بالكلمة. وسوف تكتشف هذه البلدان ماضيها من جديد، وتتعرف على المآسي والمذابح والأهوال التي اقترفت خلال هذا القرن: وسوف تُزاح الأغطية الكتيمة الصلبة الموضوعة على الأحقاد والأكاذيب والتسويات المشبوهة. وسيكون، بعد ذلك، من الواجب إعادة النظر بكل شيء، وإعادة التفاوض على كل شيء، وتحمل مسؤوليات كل شيء. إن اكتشاف هذه الشعوب لتاريخها الصحيح سوف يؤدي إلى إنشاء هوية قومية جديدة لكل منها، هوية وطنية ودينية ولغوية وثقافية لا تتطابق بالضرورة مع الحدود الراهنة، كما ستولد تحالفات جديدة مختلفة. وهكذا فإن حدود الإمبراطورية الهنغارية ـ النمساوية القديمة، وحدود دول البلطيق ودول الهانس (Hanses)، والإمبراطورية البروسية[١٣]، والإمبراطورية العثمانية، ستوحي بتجمعات جديدة أو بالأحرى هيمنات جديدة، وحنين جديد شديد الخطورة!!..

وأخيراً، فإننا نعتقد أن شرق أوربا وغربها سيقتربان من بعضهما البعض. أما البلدان الخمسة عشر الأوربية[١٤] الباقية التي لا تزال خارجة،

---

(١٣) المقصود بدول البلطيق الجمهوريات السوفييتة الثلاث التالية: استونيا، وليتوانيا، ولاتفيا.
أما دول الهانس فهي الدول الواقعة جغرافياً بين نهر «الإلب» (L'Elbe) شرقاً ونهر السين (La Seine) غرباً وبين بحر الشمال، شمالاً وجبال الألب شرقاً. موسوعة لاروس
والامبراطورية الروسية: تعني مناطق ألمانيا الشمالية. ويلاحظ هنا أن الكاتب يتنبأ بإعادة رسم خريطة معظم بلدان أوربا والشرق الأوسط على الأقل!.. المعرب

(١٤) المقصود بهذه البلدان الأوربية الخمسة عشر، مجموعة البلدان التي كانت تنتمي لحلف

فسوف تتوحد بأشكال متعددة مع الأسرة الأوربية، وفي النهاية سوف تتوصل القارة الأوربية إلى ابتكار أسلوب وحدتها أو اتحادها. ومن البديهي أنه سيكون من الصعب تنظيم الاتحاد الأوربي الاقتصادي والسياسي، لأنه من الصعب إدارة قارة بواسطة المال وحده، كما كانت تدار في الماضي بواسطة القوة.

إن بلدان أوربا الشمالية، وكذلك سويسرا والنمسا ستنضم الواحدة تلو الأخرى إلى عملية بناء أوربا، وسوف تدخل في السوق الأوربي الكبير على الأقل، بل ستنضم إلى الوحدة النقدية والسياسية، وستدخل في النهاية إلى التنظيم العسكري للأسرة الأوربية.

أما بلدان أوربا الشرقية، فسيكون تصور نجاح هذا المشروع الوحدوي أكثر صعوبة، لأن الخط «أودر ــ نيس» يشكل حداً بين الشمال والجنوب[١٥]، أكثر منه حداً بين الغرب والشرق. ولذلك سوف يمر الاتحاد أولاً عن طريق غرب أوربا إلى شرقها، من أجل تقليص الخلل والتمهيد للتلاقي بين الجزئين.

وسيكون الهدف من المساعدات الغربية في المرحلة الأولية أن تكون نموذجاً عن مساعدات بلدان الشمال التي تقدمها لبلدان الجنوب، لكي تسمح لهذه البلدان بوضع منتجاتها في الدورات الرسمية، ولإعادة إنشاء دورة

ــ وارصو بالإضافة إلى السويد، وفنلندا، وتركيا، واليابان، ومالطة، وسويسرا والنمسا.

(١٥) يرى الكاتب أن الفارق بين أوربا الغربية وأوربا الشرقية ــ التي كانت اشتراكية ــ أقرب ما يكون إلى الفارق بين البلدان المتطورة الغنية ــ أي الشمال ــ وبين البلدان النامية ــ أي الجنوب ــ. المعرب

صالحة تؤمن التمويل الضروري لمستورداتها. وسوف يكون من واجبها أن تفرض على نفسها أيضاً « جدولة لديونها »، هذه الديون التي تثقل فوائدها التطور بشكل مفرط. كما سيكون من الواجب معالجة هذه الديون بالأسلوب الذي ستعالج فيه ديون بلدان الأطراف ـــ أي البلدان النامية ـــ التي سنشير إليها فيما بعد. وعندما يتم إنجاز البدء بهذه التسوية، سيكون بالإمكان إصدار تشريعات على مستوى القارة، دون الإساءة للتشريعات القائمة في كل من جزئي أوربا، ثم توحيد هذه التشريعات بغرض بناء شبكات الاتصال الكبرى والحماية المشتركة للبيئة، وتمويل المشاريع الصناعية الواسعة، وإنشاء الشركات المشتركة الجديدة. وفي نفس الوقت، سوف يتمكن الغرب من مساعدة الشرق لإعداد الكوادر وإعادة النظر بالضرائب، وإصلاح القوانين المدنية (كقانون الانتخابات، والحريات العامة، وقوانين الجزاء)، وإصلاح الإدارة (نظام الموظفين، وتنظيم الأسواق العامة، وإدارة المصارف المركزية)... وسيكون التشريع الأول على مستوى القارة، هو إنشاء « المصرف الأوربي من أجل إعادة البناء والتطور »[١٦]، وستجد فيه جميع بلدان القارة نفسها شركاء متساوين، هدفهم دراسة وتمويل مشاريع التنمية الكبرى برؤوس أموال مستقرضة من الأسواق. وسيكون بمثابة مركز للتدريب من أجل الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى « اقتصاد السوق » وسوف يكون باستطاعته أن يلعب دوراً في بناء

---

(١٦) تجدر الإشارة بهذه المناسبة إلى أن مؤلف الكتاب، هو أول من اقترح فكرة إنشاء « مصرف الإنشاء والتعمير » لتمويل مشاريع التنمية في أوربا الشرقية. لذلك فقد قررت بلدان أوربا الغربية في مطلع هذا العام إنشاء هذا المصرف وتعيين المؤلف « جاك آتالي » مديراً عاماً له.

« البيت لأوربي المشترك » ، كالدور الذي لعبته بعد الحرب العالمية الثانية « منظمة الفحم والفولاذ » (C.E.C.A.) ، في بدايات إنشاء الأسرة الأوربية . وسوف يمول شبكات المواصلات الكبرى التي ستقلص المسافات بين جزئي أوربا بالنسبة لانتقال الناس والأفكار والبضائع ، وسوف يتوقف على شبكات المواصلات هذه صمود وتطور عمليات التقارب بين الأوربيين . أما الشركات المشتركة الكبرى ، فسوف تؤمن الانسجام التدريجي الاقتصادي والثقافي داخل « المجال الأوربي » .

وإذا ما نجحت هذه المراحل ، سيكون ذلك بالطبع العامل الحاسم الذي سيوحد « المجال الأوربي » ، وستكون جميع البلدان الأوربية أعضاء في مؤسسات قارية . وفي يوم من الأيام سوف تفتح أوربا الموحدة الطريق لجميع المؤسسات الحالية ، التي تنتمي للأسرة الأوربية ــ حوالي عشرين مؤسسة ــ ، والتي تنتمي لمنظمة حلف وارصو الكوميكون (Comicon) ، وبعض المؤسسات الأخرى التابعة لحلف شمال الأطلسي ، لكي تحصل على هويتها الخاصة الأوربية المتحررة من التجزئة القديمة .

غير أن هذا الصرح العملاق ، لا يمكن أن يكتب له النجاح ، إلّا إذا اتسم بالعقلانية والحذر ، وإذا لم يحاول وضع نفسه « فوق أو تحت المؤسسات اللامركزية » : أو بمعنى آخر أن يتطور على حساب البناء السياسي للوحدة الأوربية ؛ لهذا لا يجوز أن يجعل نفسه « فوق » ، أي أن تضعف المؤسسات القارية (أي المؤسسات الوحدوية) مؤسسات الدول الاثنتي عشرة . ولا يجوز أن يضع نفسه « تحت » أي لا يجوز للارتباطات الجزئية ــ كالوحدة أو الاتحاد

بين دولتين أو أكثر من الدول الأوربية ـــ أن تقطع الطريق للبناء الاثني عشري. وبشكل أكثر صراحة ووضوحاً، يجب ألّا تتم الوحدة بين الدولتين الألمانيتين اقتصادياً ـــ وهو أمر طبيعي ـــ وسياسياً ـــ وهو أمر محتمل[١٧] على حساب الوحدة الأوربية. ومن المفترض بعد البدء بعملية الوحدة الأوربية وقيام المؤسسات القارية، أن تعمل الأسرة الألمانية الموحدة الخاصة، على تدعيم الروابط بين جزئي القارة الغربي والشرقي.

وفي اعتقادنا، آن هذا السلوك مسألة في منتهى الجدية خاصة فيما يتعلق باحترام الاتفاقات الدولية واتفاقات الحدود التي يتوقف عليها استقرار «المجال الأوربي»؛ كما سيتوقف على توازن وتماسك تطور العلاقات بين بلدان أوربا، جميع الفرص التي يمكن أن تجعل من القارة الأوربية «القلب» الاقتصادي العالمي.

وبهذه المناسبة لابد من القول، أنه لا فائدة من السرعة المفرطة، فالسرعة ستسبب العودة إلى تنشيط القوميات، وتقود إلى الكوارث، وأن التكامل الأكثر نجاحاً هو الذي يتم الإعداد له خلال أطول مدة ممكنة. أما

---

(١٧) يلاحظ هنا أن المؤلف رغم سعة اطلاعه وسعة خياله لم يتوقع أن تتم الوحدة الاقتصادية والسياسية بين الدولتين الألمانيتين بهذه السرعة ـــ علماً بأن الوحدة بين هاتين الدولتين تمت فعلاً بتاريخ ٤ تشرين الأول من هذا العام وصدور الكتاب تم في شباط من نفس العام. وبالمناسبة فإن أكثر خبراء الاستراتيجية والسياسة الدولية لم يتصوروا أن تجري أحداث أوربا الشرقية بهذه السرعة، بل لم يتنبأوا بحدوثها! أما بعد أن تمت فقد أصبح كل شيء متوقعاً لا في القارة الأوربية فحسب، بل وفي بقية القارات!.. المعرب

بعد قيام الوحدة الأوربية، فسوف تقرر المنافسة الحرة أين سيكون «مكان القلب» داخل هذا المجال الأوربي .. وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن الحيِّز الجغرافي الذي يبدأ من «لنـــدن» إلى «ميلانـــو» مروراً «ببروكسل» و «فرانكفورت»، هو الأكثر حظاً ليكون «مكاناً للقلب الأوربي»، وأن قوة ألمانيا وعملتها ستبدو في لحظةٍ ما بأنها قوة لا تقهر، وأن ما يجري في أوربا الشرقية، يميل إلى تقويتها ــ أي تقوية ألمانيا ــ على حساب فرنسا وجنوب أوربا. غير أن هذه المنطقة لا تخلو من بعض الهنات والمساوئ: فهي لا تسيطر على التكنولوجيا المستقبلية ومن المرجح بأنها ستصاب بالشيخوخة حوالي عام ٢٠٣٠ م؛ وسيكون عدد سكانها من الفرنسيين أكثر من الألمان الغربيين. هذا بالإضافة إلى أن أوربا الجنوبية والغربية مهيأة أكثر للاستفادة من النمو الهائل لأسواق الشرق، وما عليها إلّا أن تعرف كيف تستفيد في المستقبل من هذا الوضع الملائم. وعلى هذا الأساس سوف يكون «قلب أوربا» حيث الأمة التي ستعرف بشكل أفضل كيفية تطوير الشبكات الصناعية والتجارية وأنظمة الاتصالات عبر القارة الأوربية. ففي عام ٢٠١٠ م سوف يربط القطار السريع جداً (.T.G.V) باريس بموسكو حيث لن تستغرق هذه المسافة أكثر من خمس ساعات فقط، وحيث سيكون الابتكار والتأهيل والبحوث أكثر تطوراً، وحيث سيكون التماسك والانسجام الاجتماعي قادراً على توفير الشروط الأفضل لإدارة التغييرات. لذلك من المهم والحيوي جداً أن يتم الاستعداد لكل ذلك من قبل الراغبين بالحصول على امتلاك «مركز القلب»...

والخلاصة، إن كلاً من المجالين المهيمنين، الباسيفيكي والأوربي،

سوف يكون مسؤولاً عن إدارة ضواحيه[١٨] المؤلفة من مجموعة الأمم النامية، وأن يستخلص من هذه المهمة الفوائد الضرورية!.

إن ضواحي «المجال الباسيفيكي» تبشر بخير جم لا حدود له، أكثر مما تبشر به ضواحي «المجال الأوربي». ففي الباسيفيكي تقع البلدان التالية: بورما، وتايلاند، وماليزيا، وأندونيسيا، والفيلبين، بالإضافة إلى أمريكا اللاتينية، وتعتبر بلدان جنوب شرق آسيا جميعها تقريباً «تنينات»[١٩] مستقبلية، لأنها تتطور بسرعة ملحوظة: إذ تقدر معدلات نمو هذه البلدان بما يزيد عن خمسة أمثال معدلات النمو في بلدان إفريقيا، كما أنها تتجه إلى الديمقراطية بسرعة هائلة ــ ففي أندونيسيا، مثلاً، من الشباب أكثر مما في

---

(١٨) هكذا يقترح المؤلف بكل صراحة وجرأة اقتسام العالم بين أوربا الموحدة، والمركب الأمريكي الياباني، أما بقية دول العالم فلن تكون سوى مجالاً حيوياً تستخلص منه القوى العملاقة الجيدة أقصى ما يمكن من الفوائد لصالح مجتمعاتها. وإن من يمعن النظر بالمواقف الغربية الجديدة التي يقفها الاتحاد السوفييتي من القضايا العالمية وتطابق هذه المواقف مع مواقف الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية الغربية، يرى أننا على أبواب صياغة جديدة للنظام العالمي بما لا يتناقض مع رؤية وتوقعات المؤلف التي تتلخص بنشوء «قلبين»، وضاحيتين في مجمل الكرة الأرضية. **المعرب**

(١٩) تنينات: جمع «تنين» وهو الحيوان الأسطوري العملاق الذي ينفث من فمة النيران، ويعتبره اليابانيون وبعض سكان جنوب شرق آسيا، ممثلاً لقوى الطبيعة التي لا تقهر. وتقول الأساطير بأنه لا يفنى لأنه كلما مات يعود إلى الحياة بنفس القوة من رماده. هذا وقد أطلق خبراء الاقتصاد في العالم لقب «التنينات» الأربع على الدول التالية: كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة، لأنها أصبحت في مصاف الدول الصناعية الحديثة. **المعرب**

جميع بلدان أسرة أوربا الغربية ــ وهذه بالطبع ورقة رابحة جداً. أما بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية، فالمشكلة الأكثر صعوبة هي تخفيض ديونها الخارجية. ومن الممكن معالجة هذه المعضلة بواسطة «صندوق متعدد الأطراف» يمول عن طريق «حقوق السحب الخاصة»، وذلك بامتلاك الموارد الضرورية لجدولة الديون (كما هو الأمر بالنسبة لديون بلدان أوربا الشرقية) ــ غير أن صندوق النقد الدولي لا يزال يتجاهل هذه العملية ــ، وسيكون من الواجب بعد ذلك خلق جو اقتصادي وسياسي ملائم للتطور.

أما ضاحية «المجال الأوربي» الرئيسية فهي القارة الافريقية[٢٠] . وتمتاز هذه القارة بمعدلات نمو منخفضة جداً. بل وتعتبر آخر مكان في الكرة الأرضية تتمركز فيها المجاعات. فمنذ عام ١٩٧٠ انخفضت حصة إفريقيا في الأسواق العالمية بمقدار النصف، وتضاعفت ديونها عشرين مرة، وهي تعادل حالياً مجمل دخلها القومي، كما انخفض متوسط دخل الفرد السنوي فيما وراء الصحراء الكبرى بنسبة الربع منذ عام ١٩٨٧ حتى الآن. والواقع، أنه لم يسبق للقارة الافريقية أن حققت نسبة نمو تعادل وتائر زيادة سكانها. لذلك تشكل المسألة الديمغرافية إحدى المصاعب الكبرى في القارة. ويقدر عدد سكان إفريقيا حالياً بـ ٤٥٠ مليون نسمة، وقد تضاعف عددهم منذ

---

(٢٠) يلاحظ أن المؤلف يجعل القارة الإفريقية الضاحية الرئيسية للمجال الأوربي، ويصمت عن ذكر الضواحي الأخرى، على أن معظم الخطابات الاقتصادية والجغرافية الاستراتيجية والسياسية تضع البلدان العربية بكاملها بالإضافة إلى إيران، ضاحية هامة لأوربا، هذا بالإضافة إلى بلدان آسيا السوفيتية. ويركز الأوربيون وخاصة الأوساط السياسية والاستراتيجية على اعتبار حوض البحر الأبيض المتوسط مجالاً حيوياً لأوربا. **المعرب**

عام ١٩٦٠ ، وسوف يتضاعف مرة أخرى خلال السنوات العشرين القادمة (فسوف يكون عدد سكان نيجيريا وحدها أكثر من سكان الاتحاد السوفييتي). وإن انخفاض الصادرات والاستثمارات وتدهور المعدات الجماعية ، يحمل على الاعتقاد بأن وضع القارة الافريقية سيزداد تفاقماً إلّا إذا رفعت أوربا مساعداتها للقارة بشكل كثيف لكي تتمكن من إنجاز إصلاح البنى التحتية ، وخلق الجو الملائم لإنشاء المؤسسات الفعالة فيها .

أما إذا استمرت الأمور على حالها ، فإن مستقبل إفريقيا المحتمل سيكون مأساوياً ، وستكون القارة المنطقة الوحيدة في الكرة الأرضية التي لن تعرف الرخاء ، وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً هائلاً للبشرية جمعاء .

وأخيراً ، سوف تبقى في العالم مجموعتان أساسيتان خارجتان عن كل تأثير حاسم من قبل «المجالين المهيمنين الأوربي والباسيفيكي» وهاتان المجموعتان هما : الصين والهند .

ومن المتوقع أن الهند ستشهد في المستقبل نمواً سريعاً جداً ، وسيكون فيها عدة مئات من الملايين المستهلكين الموسرين ، لذلك لا يستبعد انضمام هذا البلد إلى فصيل العمالقة في آسيا . وفي هذه الحالة سيكون من واجب أوربا ضم هذه المنطقة إليها وعدم تركها لليابان[٢١] .

---

(٢١) هكذا يكشف المؤلف عن طموحات المجال الأوربي التي ترمي إلى جعل نصف قارة آسيا الغربي ضمن الضواحي التالية لها . ولعل في اهتمام أوربا بأزمة الخليج الناتجة عن ضم العراق لدولة الكويت ، وإسراعها بإرسال قواتها إلى السعودية ودول الخليج مايدل على أهداف أوربا المستقبلية .
المعرب

ونظراً لأن الصين اختارت تقديم الإصلاحات الاقتصادية على الإصلاحات السياسية — في اعتقادنا لا يمكن أن يتم إصلاح إحداها دون إصلاح الأخرى — فإنها ستشهد تطوراً أكثر بطأً، كما يحتمل أن تواجه فترة طويلة من الأزمات والانحسار، وعندما سيستقر النظام المنطقي الملائم للإصلاح سيصبح كل شيء ممكناً في الصين..

إن المشكلة الرئيسية التي سيواجهها «المجالان المهيمنان الأوربي والباسيفيكي» هي الهجرات الكثيفة من الضواحي[٢٢]، لأن عودة البدو الرحّل إلى الظهور، تشكل رهاناً هائلاً وسوف أعود إلى التعرض إليها ثانية في هذا البحث.

بقي علينا أن نذكر — القارئ والرأي العام — بوجود «رؤية أخرى» للعالم يمكن ملاحظتها حالياً: فهناك قوتان عسكريتان عظيمتان في حالة انحسار، وقوتان اقتصاديتان جديدتان تقلبان المسائل الاستراتيجية الكونية رأساً على عقب؛ وبدلاً من الكتلتين الإيديولوجيتين المتناحرتين في الوقت الحاضر[٢٣]، **سوف يعاد تنظيم العالم في وقت قريب حول «مجالين**

---

(٢٢) منذ بداية الثمانينيات أصبحت مشكلة الهجرة من البلدان النامية إلى البلدان الغنية من المشاكل التي تضعها جميع القوى والأحزاب السياسية في مقدمة برامجها السياسية. بل لقد أخذت بعض دول أوربا الغربية تعيد النظر بشروط الحصول على الجنسية، وتضع العقبات الصعبة في وجه الهجرة. **المعرب**

(٢٣) يلاحظ سرعة التطور بالعلاقات بين الإيديولوجيتين اللتين يعتبرهما المؤلف متناحرتين عند إصدار كتابه في مطلع عام ١٩٩٠، إذ لم يمض إلّا أشهر معدودة حتى لم يعد يتحدث أحد في العالم عن التناحر، الذي حل محله التعاون في جميع المجالات. **المعرب**

عملاقين تحركهما نفس الطموحات؛ علماً بأنهما من الناحية الإيديولوجية متقاربان، ولكنهما متنافسان اقتصادياً، وهذا يعني استناداً إلى نظرية العنف التي أشرنا إليها سابقاً، أن العلاقات المتوقعة بين هذين المجالين ستكون أكثر خطورة بالنسبة لكليهما، وكذلك بالنسبة لبقية العالم.

صحيح أن الحلفين ــ الأطلسي ووارصو ــ يملكان اليوم من الأسلحة ما يمكن بواسطتها تدمير الكرة الأرضية، وأنهما لن يزولا بين يوم وآخر(٢٤) وصحيح أيضاً أن التهديد بالقوة سيبقى عنصراً حاسماً في العلاقات الدولية(٢٥)، ولكن من المؤكد أن الخصومة بين الإمبراطوريتين ــ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ــ ستزول ويحل محلها التنافس بين المجالين

---

(٢٤) إن من يراقب تطور الأوضاع في بلدان أوربا الشرقية وخاصة مواقف بلدان الديمقراطيات الشعبية الأعضاء في حلف وارصو، يمكن أن يقتنع بزوال حلف وارصو على الأقل، فقد دلت الأحداث منذ بداية هذا العام على تخلي السوفييت عن هذا الحلف، ولم تعد بلدان مثل هنغاريا، وتشكوسلوفاكيا، وألمانيا الشرقية، وبولونيا، متمسكة بالحلف، بل لقد انضمت ألمانيا الشرقية فعلاً إلى حلف الأطلسي، وأصبحت قواتها المسلحة التي يصل تعدادها إلى ما يزيد عن (٣٠٠) ألف جندي خارجة عن حلف وارصو، وتفكر بقية البلدان الاشتراكية السابقة بالانضمام لأوربا الغربية. هذا في الوقت الذي بدأت أمريكا عملياً بسحب جزء من قواتها في أوربا الغربية، وتفكر بلدان السوق المشتركة بوضع استراتيجية دفاعية لا علاقة لها بحلف الأطلسي، ومما يدل على ذلك عدم محاولة البلدان ــ باستثناء بريطانيا ــ على أن تكون قواتها التي أرسلت إلى السعودية والخليج تحت إمرة القيادة الأمريكية مباشرة، وتسعى لإنشاء قيادة أوربية مستقلة. **المعرب**

(٢٥) إن أزمة الخليج تبرهن بما لا يقبل الشك على أن التهديد بالقوة لم يتأثر بنهاية الحرب الباردة. **المعرب**

الباسيفيكي والأوربي، وسيقودهما هذا التنافس إلى الاشتباك في الأسواق العالمية الأخرى: في ميادين الزراعة والاستيلاء على إجازات الاختراع، وإنتاج السلع الصناعية المختلفة(٢٦).

وفي المرحلة الأولى سوف تلجأ القوتان النوويتان ــ باعتبارهما الآن الحلقتان الضعيفتان اقتصادياً في المجالين المهيمنين ــ إلى خفض نفقاتهما العسكرية بهدف تخفيض العجز بميزانياتهما. وبعد ذلك سوف تلجآن تدريجياً إلى تخفيض وجودهما العسكري في أراضي حلفائهما، وسيوفر هذا التخفيض ــ حتى ولو كان جزئياً ــ للولايات المتحدة الوسائل الهائلة للنهوض الاقتصادي؛ أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي فهو مشروط بالنجاح الاقتصادي لسياسة ميخائيل غورباتشوف المسماة «بالبريسترويكا»، التي لن يكتب لها النجاح إلّا إذا سارت إلى نهاية الشوط.

أما بعد تطبيق هذه المراحل فسيجد كل طرف نفسه في آسيا وأوربا أكثر استقلالاً في سياسته الدفاعية. وفي اعتقادنا أن الأحلاف الحالية ستتجه نحو الاستقرار، وهذا أفضل ما نتمناه. ولكن مهما حصل بعد الآن، فسيكون على «المجالات المهيمنة» الدفاع عن «مناطق الأطراف» أو الضواحي التابعة لكل منها، وأن تدير وتشرف على المصالح الاقتصادية؛ ولهذا نتوقع انخفاضاً كثيفاً بالأسلحة الثابتة لصالح الأسلحة المتحركة (الطيران، البحرية،

(٢٦) لقد أظهرت أزمة الخليج وجود تباين في وجهات النظر بين بلدان أوربا وبين أمريكا، وأن حماس أمريكا وإسراعها بوضع يدها على بترول الخليج يدل على أن التنافس والمجابهة لا يقتصر على إجازات الاختراع وإنتاج السلع!!.. المعرب

المدرعات ..)، وفي هذه الحالة ستعود القوى العظمى إلى «استراتيجية الردع الشامل»، وسوف تحافظ الأسلحة النوورية على مصداقيتها عن طريق اللعبة الرئيسية التي تعتمد على أسلحة الغواصات النووية التي تقلصت في السنوات الأخيرة إلى الحد الأدنى أو بالأحرى إلى حدود عتبة الكفاية. أما الأسلحة القصيرة المدى فلن يكون لها أي مبرر، باستثناء ما ستتطلبه المطامع الإقليمية غير المعلنة (السرية)[٢٧]. ومما لا شك فيه أن المفاوضات حول تخفيض الأسلحة الكلاسيكية سوف تستمر بسرعة متزايدة، وستؤدي إلى انسحاب كثيف للوحدات الأجنبية التي لا تزال متمركزة في بلدان أوربا الشرقية والغربية. ومن المرجح أن تصبح النزاعات ممكنة بين مختلف البلدان داخل المجالين الأوربي والباسيفيكي، وتأخذ شكل: خلافات إقليمية، واضطرابات اقتصادية بل ونزاعات مسلحة!.. لذلك يجب ألّا يغيب عن بال أحد، أن «أوربا الأم» كانت في القرن العشرين، مرتين، السبب والمسرح الرئيسي لحربين عالميتين، وأن الحدود الناتجة عن الحرب الأخيرة، لا تنطبق دائماً على الحقائق الثقافية أو اللغوية[٢٨]. ويجب ألّا ننسى أبداً أنه سيأتي اليوم الذي سيحضر فيه بعض اليابانيين لاستجواب الأمريكيين حول كارثة «هيروشيما» النووية!...

---

(٢٧) قد تكون منطقة البترول العربية في جملة أو على رأس المطامع الإقليمية بالنسبة للولايات المتحدة، وبلدان أوربا الغربية والاتحاد السوفييتي.

(٢٨) في هذا إشارة إلى وجود مناطق تقيم فيها بعض الأقليات القومية واللغوية، تابعة سياسياً لبلدان تختلف عنها قومياً ولغوياً، ومنها على سبيل المثال: المنغار الموجودون في رومانيا، والرومان الموجودون داخل الحدود السوفييتية، والألمان في بولونيا، واليابانيون الموجودون في جزر الكوريل... الخ. المعرب

صحيح أنه ما من بلد ديمقراطي، حتى الآن، بادر بشن حرب ضد ديمقراطية أخرى، وفي هذه الحقيقة يكمن الأمل الحاسم بالمستقبل. وهنا أيضاً تكمن بكل دقة المخاطر الرئيسية، لأن بعض الأمم يمكن أن تتحول عن النظام الديمقراطي لتشن الحرب!... وسيكون على المدى البعيد، من الواجب، إعادة النظر بالجغرافية ـــ الاستراتيجية أيضاً، على ضوء النزاعات العتيدة بين «المجالين المهيمنين» من جهة، وبين إحدى «الضواحي» المستقلة المتفرجة على ثروات الشمال(٢٩) من جهة ثانية. وبهذه المناسبة سوف تبدأ الصراعات حول أراضي آسيا الواسعة، ولن تقبل الهند والصين بأن تخضعا إلى ما لا نهاية لنفوذ المجالين المهيمنين.

ومن المرجح أن انتشار واتساع التقنيات العسكرية، وتنوع الأسلحة وتطور صناعة الأسلحة الكيماوية والصواريخ البعيدة المدى القادرة على حمل المتفجرات التقليدية والكيماوية، ستجعل بالإمكان نشوب الحروب بمبادرة دول أو عصابات خاصة مسلحة أو من قبل بلدان صناعية أو من قبل منتجين محليين لهذه الأسلحة. صحيح أننا لسنا الآن في مثل هذه الحالة، وأننا لن نكون فيها بعد فترة طويلة، ولكن من واجبنا أن نحرص على خلق الظروف والشروط التي تحول دون حدوث مثل هذه الانحرافات الخطيرة.

والخلاصة، إننا لا نسير نحو عالم متحرر من أخطار الحروب، بل على

---

(٢٩) يعتقد بعض المراقبين في أوربا الغربية أن أزمة الخليج الحالية تكاد تكون أول حرب بين الشمال الجنوب، أو بين المجالات المهيمنة من جهة وبين بعض الضواحي من جهة أخرى. المعرب

عكس ذلك، فالخصومات الاقتصادية واتساع الهوة بين المتطورين والمتخلفين، والنزاعات المحلية، وانفراط الكتل، كل ذلك يحمل في طياته العديد من الأخطار، خاصة عندما ستصبح أشياء جديدة مبتكرة ووسائل اتصالات غريبة بين جملة الوسائل الحربية.

وفي اعتقادنا أن المستقبل سيكون غريباً حقاً، لأنه يحول «مجالات الرخاء» إلى حالة من البداوة غير المستقرة!.